الفصل الثالث

أبعاد الدور الإقليمي الإستراتيجي لتركيا في منطقة الشرق الأوسط

تمهيد:

تماشيا مع التحولات الإقليمية و الدولية و تكيفا مع معطياتها الآنية، و رغبة من تركيا في حصولها على أدوار ريادية ، و زيادة نفوذها و تأثيرها في مناطق متعددة ، تعالت الأصوات و الدعوات ،بضرورة انتهاج مقاربة جديدة في السياسة الخارجية التركية، قائمة على عنصري الجرأة و الفعالية، بدأت بمشاركة تركيا في حرب الخليج الثانية ،و استمرت و برزت بشكل أكبر في منتصف التسعينات، حيث حاولت تركيا الانخراط في شؤون الشرق الأوسط محاولة إثبات وجودها و أهميتها في حل النزاعات و الحفاظ على الأمن والاستقرار من جهة، و إحداث التنمية من جهة أخرى، ومن هنا يتضح التطلع التركي للقيام بدور محوري في المنطقة ،كما تتجلى إلى حد ما ملامح السياسة التركية و أدواتها، التي ستعتمد عليها للعب هذا الدور وعلى أي الأطراف ستعتمد في بلوغها هذا المسعى ،فبمجرد بدأ المفاوضات المتعددة الأطراف في الشرق الأوسط ،بدأت الدوائر التركية في طرح مشروعات إقليمية محددة، تشكل فيها أنقرة محور الارتكاز ،لاسيما في إطار لجان التنمية الاقتصادية والمياه، البيئة، الأمن الإقليمي و ضبط التسلح، كما ركزت المقترحات و الصيغ التي قدمتها تركيا، على إبراز أهمية عنصر الثروة المائية في منطقة الشرق الأوسط وجعلت منه عنصرا موازيا لعنصر النفط.

المبحث الأول
الأجندات السياسية التركية لإدارة الأزمات
في منطقة الشرق الأوسط

المطلب الأول
الدور التركي في إدارة الصراع حول المياه والحدود في المنطقة

الفرع الأول

مشكلة المياه في منطقة الشرق الأوسط

تلعب الموارد المائية دورا مهما في إعادة تعريف العلاقات بين الدول في منطقة الشرق الأوسط لاسيما مع تضاؤل الموارد المائية بصورة مستمرة ،حيث ارتفع عدد الدول التي تنذر فيها الموارد المائية في هذه المنطقة مع ثلاثة عام ١٩٥٥م و هي البحرين ،الأردن و الكويت إلى أحد عشرا بلدا عام ١٩٩٠م و هي الجزائر، إسرائيل، فلسطين، قطر، السعودية، الصومال، تونس، الإمارات،اليمن، و من المتوقع أن تنضم إلى هذه القائمة سبعة دول أخرى هي مصر، إيران، ليبيا، المغرب، عمان، سوريا مع حلول عام ٢٠٢٥م، و تأتي هذه الندرة في المخزون المائي بفعل النمو السكاني والتلوث و المشاريع الزراعية و الصناعية[١]، و لقد أصبح من الحقائق القائمة في المنطقة أن يكون للصراع على المياه تأثير مباشر على الأمن و الاستقرار خصوصا و أن المياه تعد قضية من قضايا الأمن القومي و السياسة الخارجية و الاستقرار الداخلي.

وعندما تحاول تركيا إحصاء مصادر قوتها في عالم تلاقي فيه فائض عمالتها صدا من قبل أوروبا، و تتعلق فيه أهميتها الإستراتيجية في حلف شمال الأطلسي بعد انتفاضات أوروبا الشرقية، و تهدد وحدة أراضيها مشكلة كردية متفاقمة، عند ذلك تتجه الأفكار التركية نحو

---

(١) إيلان مان و بول مايكل وهبي، **سياسات المياه الجديدة في الشرق الأوسط، شؤون الأوسط**، نيسان/أبريل، ص٤٩.

"المياه"[1] باعتبارها وسيلة تدفع تركيا نحو المشاركة الايجابية في علاقاتها مع المنطقة،و هو ما ترنو إليه تركيا من خلال مشاركتها في المفاوضات المتعددة الأطراف الخاصة بالمياه، و قد أكد وزير خارجية تركيا "حكمت تشيتن" في ١٩٩٣/١١/٠٦مبأن تحقيق المصلحة التركية يتطلب بذل جهود تركية كبيرة لإنجاح هذه المفاوضات خاصة و أن تركيا تتمتع بموارد مائية متنوعة و يمكن لها أن تساهم في تحسين الوضع في المنطقة[٢] و من الممكن أن هذه المساهمة ملموسة باعتبار أن تركيا تشكل الخزان الطبيعي للمياه في منطقة الشرق الأوسط، حيث يوفر لها موقعها الجغرافي أمطارا غزيرة و تسمح مناطقها الجبلية بتجميع هذه الأمطار و إقامة السدود لتوليد طاقة كهربائية ضخمة[٣] و تكمن عناصر قوة تركيا في مجال المياه، في أن معظم أنهارها داخلية أي تنبع منها وتصب في البحار المحيطة بها، حيث يبلغ مجموع أطوالها هذه الأنهار نحو ٢٩٠٣ كلم، كما ينبع منها و تجري فيها٥٢٣ كلم من مجرى نهر دجلة قبل دخوله الحدود العراقية و ٩٧١ كلم من نهر الفرات قبل دخوله الحدود السورية، أي أن نحو ٨٨%من مجموع المياه السطحية، و يقدر التدفق السطحي السنوي لمياه الأنهار التركية الوطنية ومياه الأنهار الدولية النابعة منها كنهري دجلة و الفرات بـ ١٨٦ مليار م٣ سنويا، و حجم مياهها الجوفية بـ ١٠ مليارات م٣، بينما يبلغ إجمالي السحب الآمن من المياه السطحية ٩٥ مليار م٣، و من المياه الجوفية ٩ مليارات م٣، و في عام ١٩٩٢م لم تتجاوز احتياجاتها

---

(1) Bruce .R.Kuniholm,**Turkey and the Wast foreign affairs,** spring:1991 , p46

(٢) عوني السبعاوي، **إسرائيل و مشاريع المياه التركية، مستقبل الجوار المائي العربي، "سلسلة دراسات إستراتيجية (١٠)"**، (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، ١٩٩٧)، ص ٣٣.

(٣) طارق المجذوب، **إشكالية المياه و أثرها على العلاقات العربية التركية**، في العلاقات العربية التركية حوار مستقبلي، أورهان كولوغلو و آخرون، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٥)، ص ١٨٢.

الفعلية – حسب التخطيط التركي – في حده الأقصى ٥٨ مليار م٣ سنويا من المياه عام ٢٠٠٠م.[١]

وتعتبر مياه الفرات ذات أهمية قصوى بالنسبة إلى سورية، تفوق أهميتها في كل من تركيا و العراق نظرا لشح الموارد المائية السورية بالمقارنة مع الحال في تركيا و العراق و تعتمد سورية بما يزيد على ٨٠% من احتياجاتها المائية على مياه نهر الفرات[٢] و يقدر التدفق السطحي السنوي لمياه الأنهار السورية الوطنية نحو ٨,٥٦٥ مليار م٣، و إذا أضيفت مياه الفرات و دجلة التي تشكل ٩,٢٢٠ مليار م٣ (٦,٧٢٠ و٢,٥٠٠ مليار م٣ على التوالي) يصبح المجموع الإجمالي ١٧,٧٩٥ مليارات م٣[٣] ، و نحو ٣ مليار م٣ من المياه الجوفية المياه المتاحة يستغل منها ٢,٥٢٨ مليار م٣، و كانت سورية تستغل من التدفق السطحي السنوي لمياه نهري دجلة و الفرات عام ١٩٨٩م نحو ٤,٤ مليار م٣ [٤] ووفق الاتفاقية العراقية عام ١٩٩٠م لتقاسم ١٥,٧٥ مليار م٣ من المياه التي تعهدت بها تركيا وفق البرتوكول السوري التركي عام ١٩٨٧م أصبحت حصة سورية ٦,٥ مليار م٣ بالإضافة إلى ٢,٥٠٠ مليارات م٣ سنويا من نهر دجلة، و سعت سوريا إلى تعويض النقص في حاجتها المائية عبر العمل على إقامة المشاريع المائية المختلفة خاصة في بناء السدود والمحطات الكهرومائية، إلا أن هذه المشاريع و التي بنيت بخبرات روسية واجهت العديد من المشاكل الفنية و الاجتماعية، و فشلت في توفير أكثر من ٦٠%من الطاقة من سد طبقة الذي لم يتم اختيار موقعه بالشكل الصحيح مع كثرة التسرب المائي منه بالإضافة إلى التسربات المحلية

---

[١] مجدي صبحي، **تركيا و الأمن القومي العربي السياسة المائية و الأقليات، المستقبل العربي**، السنة ١٦، العدد١٦٠، ١٩٩٢، ص١١٩-١٢٠.

[٢] ساطع الزغلول، **إشكالية المياه العربية**، (عمان: مطبعة الفجر،١٩٩٧)، ص١٩.

[3] Ozden Bilen,Turkey and water issues in the Middle East, Ankara,TESAV ,1997 .P95.

[١] هاني خليل، **الأمن المائي العربي في ضوء إمكانات التعاون و احتمالات الصراع، في مشكلة المياه في الشرق الأوسط**، ج٢، تحرير نجيب عيسى، (بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجية و البحوث و التوثيق، ١٩٩٥)، ص٣٢٣.

و هو الأمر الذي يؤدي إلى إنقطاع التيار الكهربائي لاسيما عن مدينتي حلب و دمشق.[٢]

ويوجد في العراق نهر دجلة الذي يحمل كمية مياه كبيرة أكبر من نهر الفرات و الذي يمتاز بوجود روافد مائية له من العراق و من إيران، و يقدر إجمالي موارد المياه في العراق بحوالي ٨٤,٤ مليار م٣، تعتمد بنسبة كبيرة منها على نهري دجلة و الفرات[٢]، و تتوزع موارد المياه في العراق على عدة مصادر مائية رئيسية متمثلة بنهر دجلة الذي يبلغ معدل وارده السنوي نحو ٣٥,١ مليار م٣، و هناك نهر الفرات الذي يبلغ معدل وارده السنوي في الفترة ١٩٨٩،١٩٦٧م حوالي ٢٦,١٤ مليار م٣ و التي يستغل منها نحو ٨,٦ مليار م٣ فقط قبل عام ١٩٩٠م[٣]،عدا عن نحو ٢ مليار م٣ من المياه الجوفية المتجددة و التي يستغل منها العراق نحو١,٥ مليار م٣[٤]، و يعتبر نهر الفرات ذا أهمية كبيرة للزراعة في العراق إذ أن حوالي مليون هكتار من الأراضي تروى من مياه الفرات وهي تشكل ما يقارب ٣٠% من الأراضي الزراعية في العراق.[٥]

و إذا كانت السدود التي أقامها العراق على نهري دجلة والفرات قد أمنت القدرة على تخزين نحو ١٠٠ مليار م٣ من مياه إلا

---

(٢) علي إحسان باغيش، **إشكالية المياه و آثارها في العلاقات العربية التركية**، في العلاقات العربية التركية حوار مستقبلي، أورمان كولوغلو و آخرون، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٥) ص١٧٢.

(1) Nurit Kilot London ١٩٩٤p ١٤٣ **Raultledge Water Ressources and Conflict in the Middle East**

(2) Natasha Bechorner, **Water and instability in the Middle East**, international Institute for stratigic studies, London, 1992,p 34.

(٣) رياض حامد الدباغ، **مشكلة المياه في العراق، في مشكلة المياه في الشرق الأوسط**، ج١، تحرير نجيب عيسى، (بيروت:مركز الدراسات الإستراتيجية و البحوث و التوثيق، ١٩٩٢)، ص ٢٣٨.

(٤) زكريا السباهي، **المياه في القانون الدولي و أزمة المياه العربية**، (دمشق:دار طلاس، ١٩٩٤)، ص ١٥٠.

أن بعض هذه السدود يعاني من ارتفاع نسبة الملوحة، إذا فإن جودة التخزين في هذه السدود ضئيلة مع غياب أرقام دقيقة عن كمية المياه النقية المخزنة[١]، وهكذا نجد أن مشكلة العراق تكمن في نوعية المياه أكثر منها في كميتها وهي المشكلة التي تؤدي إلى تحول مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية إلى مناطق قاحلة[٢].

الفرع الثاني

السياسات التركيت لإدارة الصراع حول المياه في الشرق الأوسط

منذ بداية السبعينات برزت المشكلة المائية بين تركيا من جهة وسوريا و العراق من جهة أخرى،وقد بلغت "حد الأزمة" و مرشحة للتفاقم، تتمثل المشكلة في تنفيذ تركيا مشروع "الغاب" على مجاري وروافد نهري دجلة والفرات ،و جوهر المشكلة أن تركيا تريد الانفراد باستثمار الثروة المائية باعتبار أنه لا يمكن أنتكون موضوع نزاع بين هذه الدول لأنها لم تبرم اتفاقية بشأن تقسيم المياه و استغلالها، و بذلك أصبحت المسألة المائية تحتل مكانة متقدمة في السياسة الخارجية التركية تجاه دول الجوار العربي.

حيث أتاحت حالة التوتر في العلاقات السورية العراقية على مدى العقود الماضية، منفذا هاما وظفته تركيا بما يحقق مصالحها في مواصلة مشاريعها المائية في حوض نهر الفرات و التملص من إبرام اتفاقية دولية لتقسيم و تنظيم مياه النهر بين الدول الثلاث.

و تدرك تركيا أن علاقاتها بسوريا و العراق تتأثر دائما من حيث تحقيق مصالحها بوجود أو غياب أو ضعف التوتر بين هاذين البلدين، فعندما يتجاوز البلدان خلافاتهما ،يتبنيان اتجاها أكثر تصلبا إزاء تركيا بصدد المشكلات المثارة مع الأخيرة، و عندما تتوتر العلاقات بينهما يتجه كل منهما إلى تدعيم علاقاته مع تركيا بما يحقق

---

(٥) علي إحسان باغيش، **مرجع سابق**، ص ١٧٣.

(1) Nurit Kilot،**op**،**cit**،p١٢٢ .

مصالح الأخيرة،[1] و بذلك تستغل تركيا هذه المسألة في الضغط على البلدين ،فتارة تزعم أن دمشق ترفض التباحث مع بغداد في التوصل إلى تفاهم حول تدفق مياه نهر الفرات ،و تارة أخرى تدعي بأن سوريا ستحتفظ بالمياه الإضافية إذا وافقت تركيا على مطالب العراق بشأن حصصه المائية، كما ويشير الأتراك إلى أن مشكلة نقص مياه الفرات التي تصل إلى العراق ينبغي تسويتها بين العراق و سوريا و لا شأن لها بمشروع "الغاب"[2] .

وجددت تركيا في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠م "سياسة الصراع المتوازن" و دعت دمشق إلى مطالبة العراق بحصة أكبر من مياه الفرات بحجة أن العراق يمكنه الاعتماد على نهر دجلة و هو الأغنى بمصادر المياه من بين الدول الثلاث.

وتربط تركيا بين التوصل إلى تسوية نهائية لتوزيع الحصص المائية في حوض الفرات و بين تسوية الحصص المائية في نهر "العاصي" الذي ينبع من لبنان و يمر بسوريا ثم يصب في البحر المتوسط عند "الاسكندرونة" وتهدف تركيا جراء ذلك الحصول على اعتراف سوري بسيادتها على " الاسكندرونة"، و هي مسألة ترفض سوريا مناقشتها من حيث المبدأ، و تؤكد سوريا أن السيادة السورية على نهر "العاصي" الذي لا يعد من الأنهر الدولية غير قابلة للتفاوض قبل الاتفاق بشأن نهر الفرات[3]، وتستغل تركيا نحو ٩٠%من مياه نهر العاصي لري منطقة تقدر مساحتها بحوالي ٢٥ ألف هكتار أي ما يزيد عن ثلث إجمالي المساحات التي تروى في سوريا،تضاف إليها

---

(١) جلال معوض، **تركيا و الأمن القومي العربي، السياسة المائية و الأقليات، المستقبل العربي**، العدد ١٦٠، ١٩٩٢، ص ٩٥.

(٢) جلال معوض، **المياه و الدور التركي الإقليمي في مرحلة ما بعد أزمة الخليج**، في حتى لا تنشب حرب عربية –عربية أخرى، (من دروس حرب الخليج)، تحرير كامل السيد، (القاهرة:مركز البحوث و الدراسات السياسية ١٩٩٢)، ص٧٧٠.

(١) طارق المجذوب، **مرجع سابق**، ص١٩٥.

المساحات الجاري التخطيط لريها من مياه النهر[1]، بحيث لا يتبقى لتركيا سوى ١٢٠ مليون م٣ سنويا من المياه و حسب مصادر تركية، يتوقع أن ينخفض هذا التدفق إلى تركيا إلى أقل من ٥٠ مليون م٣ سنويا إذا تم إكمال مشروع "وادي الغاب" السوري.[2]

وترى تركيا أن حرصها على مراعاة الاحتياجات المائية لسوريا والعراق، لا ترفض عليها أي إلزام بالدخول في أي نوع من المساومات أو المفاوضات التي تمس حقوقها السيادية على نهري دجلة و الفرات، وبالتالي لا يمكن أن تنشأ بين الدول الثلاث بسبب مشروعات "الغاب"[3]، و هو ما أكدته مختلف الأوساط الأكاديمية و السياسية والثقافية التركية خلال فترة تنفيذ القرار التركي بخفض تدفق مياه الفرات لمدة شهر إبتداءا من ١٩٩٠/٠١/١٣م لخزن المياه خلف سد "أتاتورك"[4]

كما تسعى تركيا إلى التهوين من شأن الآثار السلبية التي سيلحقها مشروع "الغاب" بكل من سوريا و العراق و إصرارها على نزع الصفة السياسية عن المشروع و اعتباره مسألة أملتها معطيات فنية اقتصادية بحتة، فالسدود التي أقيمت و التي سوف توفر إمدادات منتظمة إلى جيرانها في ظل تقلب معدلات تدفق كلا النهرين السنوية و

---

(٢) مأمون كيوان، **الخلاف المائي التركي السوري العراقي، خلفياته و أبعاده واحتمالاته المستقبلية**، **شؤون عربية**، العدد٨٧، ١٩٩٦، ص ١٣٥.

(٣) خليل الناصري، **التطورات المعاصرة في العلاقات العربية التركية**، (بغداد: مطبعة الراية، ١٩٩٠)، ص ١٧٢.

(٤) عوني السبعاوي، **إسرائيل ومشاريع المياه التركية، مستقبل الحوار المائي العربي**، (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية (١٠)، ١٩٩٧)، ص ٤٥.

(١) جلال معوض، **مرجع سابق**، ص ٩٦.

الفصلية، لأن المياه ليست وسيلة ضغط سياسي و إنما وسيلة للتعاون على أساس إقامة نظام اقتصادي إقليمي في المنطقة[١].

و في هذا الصدد ذكر الرئيس "أوزال" في يناير/كانون الثاني ١٩٩٠م،أن الشائعات المتواترة بشأن إمكانية نشوب صراع بين تركيا و جيرانها بسبب المياه يعبر عن رؤية خاطئة، و لا يمكن قبول الزعم القائل بأن سد "أتاتورك" سيكون له تأثيرات سلبية في سوريا و العراق لأنه على عكس ذلك سيكون مصدر رخاء و ازدهار لكل من البلدين.... و لماذا لا يتم التعامل مع سد " أتاتورك" كمشروع يوفر الحماية لملايين السكان في الدول الثلاث من مخاطر الفيضانات كما فعلت السدود التركية الأخرى في الماضي[٢]،كما ذهبت "تانسو تشيللر" أن بناء السدود الجديدة التي قمنا بها يساعد على ضخ المياه إلى سوريا بشكل منتظم أكثر مما لو لم يكن هناك سدود، و في هذا الإطار تشير دراسة تركية بأن فاعلية السدود التركية في اتجاه السد تبلغ ٤٩,٦% أما في سوريا فتبلغ ١٨,٦%و أقل منها في العراق، و لهذا فإن حفظ المياه في بلاد المجرى الأعلى من استخدامها فيما بعد في بلاد المجرى الأدنى و بتدفق أقصى[٣]، كما تطلق القيادة السياسية في تركيا "الصفة التركية" على نهري دجلة و الفرات حتى نقطة مغادرة كل منهما الأراضي التركية، و أنه لا ينبغي على العراق و سوريا إثارة أي مشكلة بشأن السدود التي تبنيها تركيا على النهرين و روافدهما داخل إقليمها، فقد ذكر "سليمان ديميريل" في أيار/مايو ١٩٩٠م أن تركيا حق السيادة على مواردها المائية و لا يجب أن تخلق السدود التي تبنيها على نهري دجلة و الفرات أي مشكلة دولية، و يجب أن يدرك الجميع أن لا نهر الفرات و لا نهر دجلة من الأنهار الدولية، فهما من الأنهار التركية حتى النقطة التي يغادران فيها الإقليم

---

(٢) هيثم الكيلاني، **تركيا و العرب، دراسة في العلاقات العربية التركية**، (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، سلسلة دراسات إستراتيجية، (٠٥)، ١٩٩٦)، ص ٦٨.

(٣) جلال معوض ، **مرجع سابق**، ص٧٧٠.

(١) علي إحسان باغيش، **مرجع سابق**، ص ٢٢٥.

التركي"[1]، وتبرهن المصادر التركية على تلك المقولة ،باعتبار أن أكثر من ٨٥% من الطاقة الكامنة لمياه الفرات و دجلة تأتي من الحوض التركي ذاته، فالمنطق يقضي بأن نعتبرهما نهرين تركيين و يمكن لتركيا أن تستخدمهما مثلما تريد باعتبارهما ثروة وطنية تركية، **و يبدو أن الموقف التركي الرسمي من قضية الفرات يوجهه نوعان من الاعتبارات:**

١-تنظر تركيا إلى نهري دجلة و الفرات باعتبارهما حوضا نهريا واحدا أو شبكة واحدة عابرة للحدود، حيث يتصل النهران عبر مسارهما الطبيعي عندما يلتقيان في شط العرب، و أيضا بواسطة قناة الثرثار الصناعية التي تصل ما بين النهرين في العراق، و تطرح تركيا إمكانية إعطاء حصة أكبر من مياه نهر دجلة لسوريا و العراق و لا سيما العراق، على حساب حصته في مياه نهر الفرات حيث أن ذلك غير وارد من الناحية الفنية حيث تعد عملية تحويل مياه نهر الفرات عبر القناة غير مجدية لأن مياه القناة منخفضة نسبيا و خزان الثرثارة ذو ملوحة عالية بسبب قلة التصاريف المائية والمناخ الحار مما يؤثر على مياه الفرات إضافة إلى أن هذا الأسلوب لن يخدم إلا الجزء الأسفل من نهر الفرات و الواقع بعد قناة الثرثارة فيما تبقى مسافة ١٢٠ كلم من الحدود السورية-العراقية، وحتى القادسية غير مستفيدة من هذا التحويل.

٢-حسب وجهة النظر التركية لا يعد نهري دجلة و الفرات من الأنهر الدولية و إنما ينطبق عليهما وصف "المياه العابرة للحدود"[*]على أن تستخدم المياه استخداما منصفا و معقولا استنادا إلى نظرية "السيادة الإقليمية"[**] و هي تعطي لتركيا حق ممارسة السيادة على تلك المياه باعتبار أن "الأنهر المعنية لا تخضع للقوانين الدولية وإنما تتبع تركيا قوانين حسن الجوار و الإنصاف لمساعدة سوريا والعراق على مواجهة حاجتهما و ليس هناك قوانين دولية

---

[٢] جلال معوض، **صناعة القرار في تركيا و العلاقات العربية التركية**، (بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٨)، ص ١٩٥.

تجبر الأتراك على اقتسام هذه "المياه".[1] حيث أشار الرئيس "ديمريل" إذا كان هذا المورد الطبيعي في بلادنا فإننا نملك كل الحق في استعماله بالكيفية التي نراها مناسبة و ليس لسوريا أو العراق أي حق في المياه التي تنبع من تركيا[2]، و بذلك فإن المباحثات حول وضع النهرين يجب أن تتركز حول موضوع قسمة المياه و إنما على موضوع "الاستخدام الأمثل". لا ترغم تركيا في توصل إلى اتفاق نهائي لتحديد حصص الدول الثلاث

---

(١) علي إحسان باغيش، **مرجع سابق**، ص ١٧٨.

(١) قاسم عباس، **الأطماع بالمياه العربية و أبعادها الجيوبولتيكية**، المستقبل العربي، العدد ١٧٤، ١٩٩٣، ص ٢٨.

(*) يعرف النهر الدولي بأنه " النهر الذي يقع مجرى أي من روافده داخل أراضي أكثر من دولة، أو على حدود دولتين أو أكثر، و هو لا يتضمن الأنهار العابرة للحدود فقط بل يشمل تلك الأنهار التي تشكل حدودا بين الدول و البحيرات ، و أحواض المياه الجوفية التي تقطعها الحدود"، و طرح مفهوم شبكة المجرى المائي الدولي كبديل عن مفهوم النهر الدولي و تعرف بأنها "شبكة عناصر مائية تقع العناصر المكونة لها في دولتين أو أكثر، أنظر: أحمد الرشيدي، **الأنهار الدولية في الوطن العربي أوضاعها الجغرافية و تنظيمها القانوني**، **شؤون عربية**، العدد ٨٦، ١٩٩٦، ص ٢٤.

(**) هذه النظرية تقوم على الاعتراف للدولة بالسيادة المطلقة على جزء من النهر الدولي الواقع في إقليمها دون قيد أو شرط ، وبحقها في أن تقيم عليه ما تشاء من مشروعات للانتفاع بمياهه أو إحداث تغيرات في مجراه ، سواء بصورة جزئية أو كلية بغض النظر عما قد يترتب على ذلك من آثار ضارة للدول أسفل المجرى والتي لا يكون لها حق الاعتراض على ذلك، أنظر: زكريا السباهي، **مرجع سابق**، ص ٩٤، ٩٥، علي إبراهيم، **قانون الأنهار و المجاري المائية الدولية**، (القاهرة:دار النهضة العربية، ط٢، ١٩٧٣)، ص ٣١٦، ٣١٤، و تبعا لهذه النظرية قامت تركيا بقطع مياه نهر "قويق" تماما في الخمسينات و هو نهر ينبع من تركيا و يمر بمدينة حلب و يروي سهولها، و بنت تركيا سدا كبيرا على مجرى نهر الفرات و من المنتظر أن يلقى نهر "جاسور" مصير نهر "قويق".

من مياه الفرات و دجلة حسب المطالب العربية، قبل أن تكتمل جميع مشروعات "الغاب"، حتى إذا ما أنجزت تلك المشروعات أصبحت تركيا أكثر قدرة على التفاوض و المساومة، استنادا إلى الأمر الواقع أو حتى قبل أن يتم التوصل إلى تسوية المشكلة المائية في المنطقة بصورة شاملة، و هي مطالب عبر عنها المسؤولون في سوريا و العراق عبر المذكرات الرسمية و القنوات الدبلوماسية و الوفود المتخصصة في مناسبات عديدة، و في هذا الإطار شدد "ديميريل" في ١٩٩٧/٠٩/١٥م على عدم قبول تركيا إصرار سوريا و العراق على تقسيم مياه الفرات و دجلة إلى ثلاث حصص متساوية و أكد تمسك تركيا بـ "خطة ثلاثية المراحل اقترحتها من قبل و تهدف إلى الاستخدام الرشيد لموارد مياه النهرين، وبذلك تصر تركيا على ضرورة تركيز جهود الدول الثلاث على التعاون الفني لضمان حسن استغلال و إدارة مياه دجلة و الفرات، و قد عرض الجانب التركي صيغة هذا التعاون الفني في اجتماع الدورة الخامسة عشر للجنة الفنية الثلاثية في أنقرة في ٢٦-١٩٩٠/٠٦/٢٧م[١]، و على العموم تشمل صيغة هذا التعاون خطة من ثلاث مراحل " للاستخدام الأمثل والعقلاني" لمصادر المياه العابرة للحدود في حوضي الفرات و دجلة و بحسب الخطة التركية فإن الحدود بين البلدان الثلاثة سينظر إليها كحدود غير قائمة،كذلك سينظر إلى دجلة والفرات على إنهما يشكلان مصدرا مائيا واحد عابرا للعدو،كما سيتبنى جميع الأطراف مبدأ الاستخدام المشترك بدلا من مبدأ السيادة المشتركة وهكذا يكون الدولة أعلى النهر (تركيا في هذه الحالة) حق الاستفادة من المياه بلدان أسفل النهر والعكس بعكس،وهذا ما يؤدي أيضا إلى التطبيق الفصلي لمبدأ" منع أحداث أي ضرر ملموس " وحسب هذا يمكن للاستخدام المفرط

---

(١) القرشي و عبد المنعم ، **تطور العلاقات الاقتصادية العربية التركية واقعا و توقعا**، دراسة في الاقتصاد السياسي لعلاقات الجوار الجغرافي، شؤون عربية، العدد٨٢، ١٩٩٥، ص ٢١١.

للمياه من قبل بلدان أسفل النهر أن يحدث ضررا ملموسا للدول المتشاطئة أعلى النهر[1].

و تقوم فكرة التعاون الفني أو مبدأ "الاستخدام الأمثل" على تحديث نظم و أساليب الري في سوريا و العراق لتقليل نسبة الفاقد من المياه و تبادل المعلومات و إجراء دراسات فنية للحاجات الفعلية لكل بلد و قدرته على الاستفادة من المياه و تنفيذ مشروعات مشتركة، و إعداد دراسات فنية موسعة للتربة في البلدان الثلاثة باعتبار أن التربة ذات الجودة العالية[2] وهو ما يعبر عن الطروحات القديمة و هي "أن جودة التربة التركية تسمح باستخدام الأمثل للمياه في المشاريع التركية بالوصول إلى نسب ريع اقتصادية تفوق كل من المشاريع الزراعية في سوريا و العراق، و قد تصل إلى دعوتها بضرورة أن تتخلى سوريا و العراق عن مشاريعها و الاعتماد على الإنتاج و الاستثمار الزراعي التركي، و إذا أمكن البرهان على هذا الوضع فلن يكون في وسع سوريا و العراق المطالبة بزيادة نصيبهما من المياه لأن ذلك يتعارض مع "مبدأ الضرر الملموس"، و يمكن القول بوجود عدة مؤشرات تعبر عن منطلقات الموقف التركي من المسألة المائية منها:

١-عدم استجابة تركيا للمطالب السورية –العراقية المتكررة باستئناف اجتماعات اللجنة الفنية الثلاثية الخاصة بالمياه و التي لم تجتمع منذ دورتها السادسة عشر و الأخيرة في دمشق في أكتوبر/١٩٩٢م بسبب انسحاب الجانب التركي من المباحثات وكانت هذه المباحثات المائية بين دول حوض الفرات في الفترة من ١٩٨٠-١٩٩٢م، و إن أعلنت تركيا موافقتها المبدئية لاستئناف اجتماعات اللجنة بعد الدعوة التي وجهها العراق إلى تركيا، **و على العموم أسفر ذلك عن:**

---

(١) حاقان طونش، **مشكلة المياه في المنطقة: وجهة نظر تركية**، في مشكلة المياه في الشرق الأوسط، ج١، تحرير نجيب عيسى، (بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجية و البحوث و التوثيق، ١٩٩٤)، ص٢٧٨.

(٢) حاقان طونش، **مرجع سابق**، ص٢٧٩. و أيضا عدنان هزع البياتي، **الوظيفة السياسية لمشاريع المياه التركية**، **شؤون الأوسط**، العدد٩٩، سبتمبر ٢٠٠٠، ص ٤٥.

أ-توقيع اتفاق التعاون الاقتصادي و الأمني بين سوريا و تركيا في يوليو/١٩٨٧، الذي تضمن بندا خاصا بالمياه، تعهدت فيه بأن يكون تصريف نهر الفرات على الحدود السورية-التركية لا يقل عن ٥٠٠م٣/ث خلال فترة ملء سد أتاتورك و حتى التوصل لاتفاق ثلاثي على اقتسام مياه الفرات[١]، و تعود أهمية هذا الاتفاق أنه أكد على التزام تركيا بواجب التوزيع النهائي لمياه الفرات خلاف لادعاءاتها أن هذا التوزيع غير ملزم لها، بحجة أن الفرات نهر تركي عابر للحدود.

ب-توقيع اتفاق أبريل/١٩٩٠ بين سورية و العراق تتقاسم بموجبه الدولتان مياه نهر الفرات بواقع ٥٨% للعراق من الوارد السنوي للنهر على الحدود السورية- التركية، و ٤٢% لسوريا و ذلك حتى التوصل للاتفاق الثلاثي النهائي[٢]، و بهذا تكون حصة سوريا من الـ ١٥,٧٥ مليار م٣ التي تعهدت بها تركيا هي ٦,٦ مليار م٣ وحصة العراق ٩,١٥ مليار م٣.

٢- رفض تركيا الموافقة على الاتفاقية الدولية الجديدة حول قانون استخدام المجاري المائية الدولية لأغراض غير الملاحية التي أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٩٩٧/٠٥/٢١م متذرعة بأن هذه الاتفاقية مجحفة بالدول التي بنت سدودا في أراضيها".و إن كان هدفها الحقيقي من ذلك تقييد جهودها لاستكمال مشروع "الغاب" بآثاره السلبية على سوريا و العراق، لاسيما و أن هذه الاتفاقية تتضمن مبادئ و "الانتفاع و المشاركة و الالتزام بعدم التسبب في ضرر جسيم أو أذى و وجوب مراعاة مصالح دول المجرى المائي المعنية، و التزام الدول بالعمل على تخفيف الضرر و إزالته و التعويض عنه عند الضرورة، و الالتزام بالتعاون و الإخطار عن الإجراءات المزمع اتخاذها أي المشروعات التي تنوي إحدى الدول النهرية القيام بها و يحتمل أن

---

(١) علي إحسان باغيش، **مرجع سابق**، ص ١٧٥.

(١) خليل المنصور، **السياسة السورية تجاه المسألة المائية في تركيا**، **مجلة البحوث و الدراسات العربية**، العدد ٢٧، ١٩٩٧، ص ٣٦٥.

تكون لها آثار سلبية على الدول النهرية الأخرى و هو ما ينطبق عادة على مشروعات دول المنبع.[1]

٣-محاولة تركيا الضغط على سوريا و العراق لقبول خطتها للتعاون الفني الثلاثي بشأن استغلال و إدارة مياه دجلة و الفرات و اعتبارها حوض واحد.

وتحرص القيادة السياسية التركية على استبعادها لإمكانية توظيف مياه الفرات لأغراض سياسية في علاقات تركيا مع كل من سوريا و العراق، حيث أكد "أوزال" في كانون الثاني/يناير ١٩٩٠م "أن تركيا لن تستخدم أبدا مياه الأنهار كوسيلة للتهديد و لا ترغب في الدخول في أي نزاعات مع جيرانها[2].

إلا أنه من الناحية الفعلية يتعين عدم استبعاد هذه الإمكانية، لاسيما في ظل مواصلة مشروع "الغاب" و دون التوصل إلى اتفاقية ثلاثية لتقسيم وتنظيم استغلال مياه الفرات.

و لذلك ينظر إلى المسألة الكردية في تركيا، قبل أكتوبر/١٩٩٨م، بمثابة ورقة تستخدمها الأخيرة للضغط على سوريا والعراق كذريعة لتأجيل حل نهائي لمشكلة دجلة و الفرات، كما تصور تركيا للرأي العام التركي أن هناك مصادر خارجية (كسوريا)، تدعم عمليات "حزب العمال الكردستاني"، للضغط على تركيا بصدد مشكلة مياه الفرات و مشكلات أخرى كالإسكندرونة و لعرقلة مشروع "الغاب" على نهري دجلة و الفرات، و بالتالي للتأثير سلبا على استقرارها الداخلي[3]، و تهدف تركيا من ذلك إلى تحقيق تماسك الجبهة الداخلية و وحدتها أمام المخاطر، و لتبيع لنفسها التدخل في شؤون الدول المجاورة كما تفعله بالنسبة للعراق[4]، و قد أشار وزير

---

(٢) صلاح عامر، **نهر النيل و الاتفاقية الجديدة للأنهار الدولية**، **الأهرام**، العدد ٤٠٣٩٣، ١٩٩٧/٠٦/٢١، ص ١١.

(١) جلال معوض، **مياه الفرات و العلاقات العربية التركية**، **شؤون عربية**، العدد٦٥، ١٩٩١، ص ١٣٧.

(٢) علي إحسان باغيش، **مرجع سابق**، ص ١٧٩.

(٣) خليل المنصور، **مرجع سابق**، ص ٣٨٠.

الخارجية التركي "صويصال" عام ١٩٩٣ بأن تركيا غير مستعدة للدخول في مفاوضات مبكرة حول المسألة المائية قبل أن تتأكد بأن سوريا لم تعد تدعم أنشطة حزب العمال الكردستاني.

واصلت تركيا توجيه الاتهامات لسورية بوضوح بدعم حزب "العمال الكردستاني" عام ١٩٩٥م و بداية عام ١٩٩٦م، ترافق ذلك مع احتجاج سورية و العراق على عزم تركيا على تشييد سدي"بيره جيك" و"قراقميش" على نهر الفرات و ما سيلحقه من تلوث وانخفاض منسوب مياه النهر، و دخول سوريا و العراق في اجتماعات فنية في دمشق في فبراير/١٩٩٦م بغرض التنسيق الثنائي لمواجهة السياسة المائية التركية، و منذ ذلك الحين بدأت علاقات تركيا بسوريا و العراق يطغى عليها طابع التوتر، كما لو كان الأمر بداية تحول مشكلة الفرات إلى موضوع نزاع مسلح بين تركيا و جارتيها العربيتين،[١] و ساعد على التطور السلبي لهذه العلاقات ،تزايد اتهامات تركيا لسورية بشأن ارتباطها بحزب "العمال الكردستاني"، و تجدد الحديث عن مسألة الاسكندرونة من جانب تركي، فضلا عن اتفاق التعاون العسكري بين الأخيرة و إسرائيل و تقدير سورية لمخاطره.

و جراء نجاح سوريا و العراق في الحشد السياسي للدول العربية في صفها من مسألة المياه، و هو ما سيلحق الضرر بمصالح تركية شرق أوسطية من عدة نواحي، لم يبقى أمام تركيا سوى اتهام سوريا رسميا وعلنيا على لسان" ديميريل" بأنها تدعم الإرهاب في لبنان و إسرائيل، وتأكيدا لهذا التصعيد أكد رئيس الوزراء التركي آنذاك "مسعود يلماظ" بأن تركيا لا يمكنها أن تقبل بتقاسم المياه أبدا.

ومن الملاحظ أن هذا العامل (تداخل المشكلة الكردية مع مشكلة المياه)، أصبح يأخذ منحى ثانوي في السياسة المائية التركية في ظل التراجع الكبير في زخم عمليات "حزب العمال الكردستاني" خاصة بعد اعتقال زعيم الحزب "أوجلان" من قبل السلطات التركية عام ١٩٩٩م، و إبرام اتفاقية أمنية بين سوريا و تركيا في ١٩٩٨/١٠/٢٠م تقر فيها سوريا بأن حزب "العمال الكردستاني" سيبقى نشاطه محظورا و لن يحظى بأي دعم من الآن فصاعدا و نظرا

---

(١) خليل المنصور، **مرجع سابق**، ص٣٨١ .

للطرح السياسي التركي لمشكلة المياه تجاه العراق و سوريا، و للتداخل بين مواضيعه السياسية والاقتصادية و التنموية، إضافة إلى صعوبة فصل الموقف السوري عن الموقف العراقي ،حاولت سوريا و العراق خلق موقف عربي موحد إزاء تركيا للتأثير على هذه الأخيرة بشأن سياستها المائية حيث تقدم البلدان للجامعة العربية بمذكرتين منفصلتين عن قضية دجلة و الفرات عام ١٩٩٦م، و طالبا الدول العربية بتطبيق أسس خاصة تتعلق بالقروض العربية لدول العالم، سواء من الصناديق العربية أو من الحكومات النفطية، بحيث تقترن القروض العربية بمدى إلتزام تلك الدول بالحقوق المائية العربية وفق قواعد القانون الدولي[١]،و إزاء ما شهده مشروع "الغاب" من تطورات زادت من تعقيدات مشكلة المياه، اتفقت دمشق وبغداد على حث الشركات الدولية على مقاطعة المشاريع التركية احتراما للقوانين الدولية إلى حين التوصل إلى اتفاق ثلاثي لقسمة عادلة، وقد نجحت سوريا عبر اتصالاتها مع بريطانيا و دول أوروبية أخرى للحيلولة دون المساهمة في تمويل سد "ألي سو" ضمن منشآت مشروع "الغاب" الذي تردد في مارس/١٩٩٩م تقارير متضاربة بشأن اتفاق بين تركيا و شركة تابعة لوزارة التجارة و الصناعة البريطانية لتمويل السد على نهر دجلة بمبلغ ٨٥٠ مليون دولار، بعد ما رفض البنك الدولي المساهمة في تمويله لأنه ينتهك قوانين الأمم المتحدة في شأن المياه الدولية في مناطق متنازع عليها، و أدى ذلك إلى انسحاب شركة الإنشاء السويدية من تمويل المشروع كما علقت بريطانيا تحويلها لإنشاء السد إلى حين معالجة السلطات التركية للآثار المترتبة على المشروع مع الدول العربية.[٢]

و يرفض العراق و سوريا اقتراح تركيا بالتعامل مع مياه الفرات و دجلة باعتبارهما "حوض نهري واحد"، كما يعارضان صيغة التعاون الفني و يطالبان بقصر مباحثات المياه الثلاثية على مسألة المياه الفرات بغرض التوصل إلى اتفاقية ثلاثية تكون بديلا للبرتوكول السوري التركي عام ١٩٨٧م و للاتفاقية السورية العراقية عام ١٩٩٠م مع الأخذ بالاعتبار الاتفاقات الرئيسية الثنائية السابقة

---

[١] خليل المنصور، **مرجع سابق**، ص ٣٦٩.

[1] Sergios Zambouras,**The llisu affair :business first,**Middle East International,N°=62,(10/03/2000),p 21.

حول دجلة و الفرات[*] فضلا عن قواعد القانون الدولي بالاعتماد على أهم الوثائق القانونية الدولية حول مجاري المياه الدولية.

وعلى العموم تطرح سوريا و العراق أسسا و معايير من أجل التوصل إلى قسمة عادلة لمياه نهري دجلة والفرات تتمحور حول[1]:

١-اعتبار أن نهري دجلة و الفرات مجريان مائيان دوليان، و أنه يمكن تصنيفهما باعتبارهما موارد مشتركة و ضرورة احترام الحق التاريخي للبلدين.

---

[2] مجدي صبحي، **المسألة المائية في محادثات السلام الجارية، في المشكلات المائية في الوطن العربي**، تحرير :أحمد يوسف أحمد، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٩٤)، ص ١١٠.

(*) و في مقدمتها اتفاقية حول استخدام مياه دجلة و الفرات في ٢٣/ديسمبر/١٩٢٠م بين بريطانيا و فرنسا ، اتفاقية لوزان بين تركيا و بعض الدول الأوروبية في= =٢٤/يوليو/١٩٢٣م و تنص على أن تتشاور تركيا مع سوريا و العراق قبل تنفيذ الأعمال الهيدرولوجية ، اتفاقية حلب (تركيا و فرنسا) في ٣/ماي/١٩٣٠م و تنص على حقوق مائية سورية على نهر دجلة، اتفاقية صداقة وحسن جوار (التعاون حول المياه المشتركة) في ٢٩/مارس/١٩٤٦م بين تركيا و العراق، برتوكول عام ١٩٨٢م بين العراق و تركيا و نص على تأليف لجنة فنية مشتركة لتحديد الكمية المناسبة و المعقولة التي يحتاجها البلدين و انضمت إلى البرتوكول عام ١٩٨٣م، برتوكول التعاون الاقتصادي في ٠٦/يوليو/١٩٨٧م بين تركيا و سوريا و الذي أعطى سوريا ما يزيد على ٥٠٠م٣/ث من مياه نهر الفرات ، اتفاقية بين العراق و سوريا لتقاسم مياه الفرات في ١٦/أبريل/١٩٩٠م و تحصل سوريا بموجبه على ٤٢%و العراق على ٥٨%من التدفق السنوي، بيان مشترك بين رئيس الحكومتين السورية و التركية في ٢٠/يناير/١٩٩٣م وعد خلالها الرئيس التركي "ديميريل" بالتوصل قبل نهاية ١٩٩٣م إلى حل نهائي يحدد حصص الأطراف من مياه الفرات إلا أن هذا الوعد لم يتحقق.

٢-الاتفاق على الوارد الطبيعي السنوي للنهرين يتم تحديد الحاجات المائية للمشاريع القائمة أو التي هي قيد التنفيذ أو المخطط لها على النهرين في الدول الثلاثة.

٣-تحديد الأسس القانونية الدولية التي ستستند إليها قسمة المياه و التي سيتم اقتسامها عبر التفاوض أو التحكيم من خلال هيئة دولية و بحضور مراقبين دوليين، و في هذه المفاوضات مع فرض عقوبات دولية إجبارية على الدول التي قد تعوق إجراءات الاقتسام أو التي تخالف الحصص المقررة نتيجة تلك المفاوضات.

و تتضح السياسة التركية في تسيير الصراع حول المياه أكثر من خلال أهم مشاريعها في هذا الصدد و التي تعبر بوضوح عن أجندات تركيا و إستراتيجيتها في التعامل مع مشكل المياه في منطقة الشرق الأوسط و من أهم هذه المشاريع:

مشروع جنوب شرق الأناضول "الغاب":

يعد مشروع جنوب الأناضول (الغاب) أكبر مشروع للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية في تاريخ الجمهورية التركية التي بدأت في تنفيذه عند أوائل السبعينات[١]، و هو مشروع متعدد الأغراض والجوانب يتضمن (١٣) مشروعا أساسيا للري و إنتاج الكهرباء تقام (٧) منها على نهر الفرات و (٦) منها على نهر دجلة[٢] و تشمل على بناء سلسلة من السدود يبلغ عددها (٢١) سدا، منها (١٧) سدا على نهر الفرات و (٤) سدود على دجلة، و إقامة (١٧) محطة كهرومائية على النهرين وروافدهما،فضلا عن مشروعات أخرى في قطاعات الزراعة و الصناعة والمواصلات و الاتصالات و الصحة و التعليم و غيرها[٣]،و يغطي المشروع (٦) محافظات في المنطقة الجنوبية الشرقية من تركيا، (غازي عنتاب،أدي يامان، شانلىأورفا، سيرت، ديار بكر، ماردين)، و تبلغ المساحة الإجمالية التي يشملها المشروع (٧٣٠٦٣) ألف كم٢،أي ما نسبته (٩,٥%) من المساحة الإجمالية

---

(١) علي إحسان باغيش، **مرجع سابق**، ص ١٦٨.

(٢) خليل المنصور، **مرجع سابق**، ص ١٧٤.

(٣) عوني السبعاوي، **مرجع سابق**، ص ١٥.

لتركيا[1]، ستصل التكاليف الإجمالية عند الانتهاء من المشروع عام ٢٠٢٠م إلى حدود ٣٤ مليار دولار، و بسبب التأخر في إنجاز الأعمال الإنشائية والتضخم الاقتصادي فإن الكلفة الإجمالية في ازدياد مستمر،وقد أنجزت نصف مشاريع "الغاب" و أنفقت نحو ١٢,٥ مليار دولار إلى الآن.

و في هذا الإطار يمكن القول بأن السياسة المائية التركية التي تعتمد الخطط و البرامج الواسعة كمشروع "الغاب"، لتنفيذ أهداف اقتصادية و اجتماعية و سياسية داخلية[٢]،سوف تمكنها مستقبلا من السيطرة الكاملة على مياه نهري دجلة والفرات داخل أراضيها، و ما يترتب عليه من التأثير على بلدان منطقة المشرق العربي، وخصوصا سوريا و العراق، من خلال التحكم في حجم المياه و فرض الشروط التي تناسبها بعيدا عن مبادئ القانون الدولي الناظمة لها.[٣]

إضافة إلى ذلك، ترى تركيا إمكانية الاستفادة من هذا المشروع لتحقيق مصالح سياسية، اقتصادية إقليمية، من خلال تنمية وتطوير بناء اقتصادي داخلي قادر على تعزيز المكانة الإقليمية التركية في الشرق الأوسط لاسيما عبر إنتاج الطاقة الكهربائية و تصديرها خاصة للدول العربية و التي لا بد لها من إنفاق نحو ٥ مليارات دولار لتأمين زيادة الطلب على الطاقة، و تقدر حجم الزيادة بين ٦ %-٧% سنويا خلال الأعوام القليلة المقبلة[٤].

فضلا عن الدخول عبر البوابة الزراعية لتكون تركيا بمثابة السلة الغذائية للمنطقة[٥]،و ذلك بعد تحديد معدلات نمو الإنتاج الزراعي في كل من العراق و سوريا المعتمد أغلب زراعتها المروية على نهر الفرات ليتم إخراجها مستقبلا من المنافسة في المجال

---

(٤) جلال معوض، **مياه الفرات و العلاقات العربية التركية، مرجع سابق** ، ص١٣١.

(١) مجذوب بدر العناد، **أزمة المياه العربية و مشاكلها و تأثيرها في معالجة الفجوة الغذائية العربية**، شؤون عربية، العدد ٨٦، ١٩٩٥، ص ٥٢، ٥٣.

(٢) مجذوب بدر العناد، **مرجع سابق**، ص ٥٣.

(٣) طارق المجذوب، **مرجع سابق**، ص١٨٨.

(1) Morton I.Abranomovitz,**Datehine Ankara :Turkey After Ozal, Foriegn Policy**,No 91,Summer 1993,p 166 .

الزراعي ضمن السوق العربي و الذي تقدر قيمة وارداته من المواد الغذائية عام ٢٠٠٠م بحدود ٢٥٠ مليار دولار، و تهدف تركيا إلى رفع حصة السوق العربي من إجمالي الصادرات الزراعية التركية من ٢٣% عام ١٩٨٨م إلى ٣٥% عند اكتمال المشروع[١]، لتجني من فائض إنتاجها الزراعي ما يقارب ٥مليار دولار سنويا[٢]، و في هذا الإطار يمكن فهم تصريح "أوزال" في احتفال البدء بتخزين المياه في سد أتاتورك في ١٩٩٠/٠١/١٣م، إن هذا المشروع لن يغطي حاجات تركيا فحسب، بل سيسد أيضا جميع حاجات منطقة الشرق الأوسط من المواد الغذائية و المنتجات الزراعية.[٣]

إضافة إلى توظيف هذا المشروع في تعزيز دور تركيا كجسر بين أوروبا و منطقة الشرق الأوسط، باعتبار أن مشروع "الغاب" سيلعب دورا فاعلا في إمكانات تسويق جديدة لتركيا بين أوروبا والعالم الإسلامي البالغ تعداده نحو مليار نسمة و دول الشرق الأوسط على وجه التحديد، و سيمكنها مع الجمع بين هاذين العالمين المتباينين من الناحية والاقتصادية و الثقافية، كما أن استكماله في الأعوام القادمة سيشكل عنصرا هاما في توفير مناخ الاستقرار الإقليمي في المنطقة.

و بعبارة أخرى، فإن مشروع "الغاب" سيؤثر في مجمل الاقتصاد الإقليمي في الشرق الأوسط، بتشكيله لنمط اقتصادي جديد في المنطقة يشمل قطاعات الزراعة و الصناعة و الخدمات، بما يعزز الروابط الاقتصادية المتبادلة في المنطقة أصبح أمرا مصيريا لدى النخبة التركية، و باتت فكرة المشروع في موقع مركزي من الإيديولوجية

---

(٢) جلال معوض، **مياه الفرات و العلاقات العربية التركية، مرجع سابق** ، ص١٣٤.

(٣) صاحب الريعي، **أزمة حوضي دجلة و الفرات وجدلية التناقض بين المياه والتصحر**، (دمشق:دار الحصاد للطباعة و النشر، و دار الكلمة للطباعة و النشر والتوزيع، ١٩٩٩)، ص ١١٨.

(٤) محمد نور الدين، **الشرق الأوسط في السياسة الخارجية التركية" في العرب والأتراك في عالم متغير**"، ج١، تحرير ميشال نوفل، (بيروت:مركز البحوث والدراسات الإستراتيجية و التوثيق، ١٩٩٣)، ص ١٣٤.

التركية الرسمية لإدراك تركيا ما سيحققه لها المشروع من مزايا عديدة.

و إذا كان مشروع "الغاب" سيحقق لتركيا مزايا عديدة لاقتصادها الوطني و يعزز دورها الإقليمي المرتقب ،فإن له آثاره السلبية الكبيرة على العراق و سوريا وظهرت أولى هذه الأضرار عندما خفض تدفق الفرات من ٥٠٠م٣/ث إلى ١٢٠م٣/ث لمدة شهر ابتداءا من ١٣/١-١٢/٠٢/١٩٩٠م لغرض رفع منسوب المياه خلف سد" أتاتورك" الذي يشكل أكبر وحدات مشروع "الغاب".[١]

و قد أسفر هذا الحدث عن توقف عمل سبعة وحدات في محطة كهرباء سد "طبقة" و الاضطرار إلى تقنين توزيع مياه الشرب في مدينة حلب و باقي المناطق السورية الواقعة قبل سد "طبقة" حيث أن باقي المناطق السورية الأخرى قد استفادت من خلال دفع مياه خزان السد.[٢]

و في العراق كانت الأضرار أشد وقعا سواء على محطة كهرباء سد "القادسية" التي توقفت كليا كما تأثر منها أربع محطات كهربائية ثلاثة منها قائمة و الرابعة قيد الإنشاء، بما لحقه ذلك من ضرر بالغ بسبع محافظات عراقية[٣]،و أدى كل مليار متر مكعب مفقود من المياه إلى خسارة منطقة زراعية مساحتها ٦٥ ألف هكتار، و لا تقتصر هذه الأضرار على فترة تنفيذ القرار التركي بل تتعداها إلى السنوات اللاحقة، و في حالة تكرار القرار التركي سيؤدي إلى نقص مياه الفرات إلى خروج (٤٠ %) من الأراضي العراقية في حوض الفرات من نطاق الاستغلال الزراعي.

وعموما، يمكن القول بعدم مقدرة تركيا في حالة سد "أتاتورك" فقط، دون الأخذ بعين الاعتبار مجمل مشروع " الغاب"، والوفاء

---

(١) صاحب الربيعي، **مرجع سابق**، ص ٨٦، ٨٧.

(١) حسن العبد الله، **الأمن المائي العربي**، (بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث و التوثيق، ١٩٩٢)، ص ٧٤.

(٢) محمد المداح، **أزمة مياه الفرات و العلاقات العربية التركية**، شؤون عربية، العدد ٦٥، ١٩٩١، ص ١٧٩.

باستمرار تدفق ما نسبته الـ ٥٠٠م٣/ث من المياه إلى سوريا، إذ لا يمكن لسد "أتاتورك" أن ينتج الطاقة الكهربائية إذا كان حجم المياه المحجوزة تقل عن ٣٠-٤٠ مليار م٣ إن استئثار تركيا بكميات كبيرة من مياه نهري دجلة و الفرات يعرض مشروعات الري و توليد الطاقة الكهربائية في سوريا و العراق لأضرار بالغة،فكمية المياه التي تطلقها تركيا إلى سوريا و العراق عبر نهري دجلة و الفرات لا تزيد عن (٠٧ مليار م٣ و هي أقل بكثير من احتياجات البلدين، و بعد الانتهاء من مشروع "الغاب" عام ٢٠٢٠م سينخفض التدفق إلى ١٧ مليار م٣ و مع إضافة عامل التبخر سيصل الرقم إلى ١٣ مليار م٣ بمعنى خسارة كمية المياه بنسبة ٤٠% لسوريا و ٨٠% للعراق ،و هي كمية لا تكفي حاجة سوريا و حدها فضلا عن العراق الذي سيكون في حاجة إلى ١٨ مليار م٣، فيما ترتفع حصة تركيا من المياه إلى ٤٠% من حصتها الأصلية[١].

كما تؤثر الاستخدامات التركية لمياه نهري دجلة و الفرات في نوعية المياه وخصائصها من حيث، إهمال مياه الفضلات التي تعود أو ترجع إليها من دون معالجة صحية،[٢] و زيادة نسبة الرواسب و الأجسام الصلبة و الملوحة في المجاري السفلية للنهرين خاصة في العراق، كما أن نقص تدفق لمياه في الحوض الأدنى للنهر فضلا عن تلوثها ستثبط الجهود المبذولة لإزالة ملوحة التربة في العراق[٣]، كما تكمن مخاوف العراق و سوريا على استثماراتهما الضخمة في بناء السدود و مشاريع الري، الحقيقة المؤسفة هي أنه لا يمكن أن يكون هناك أي تخطيط مناسب طالما كان معدل جريان المياه التي تصل إلى البلدين من نهر الفرات متقلبا، وكانت أنقرة أقد رفضت مذكرتي احتجاج تقدمت بها دمشق و بغداد كل على حدة في ديسمبر/١٩٩٥م و

---

(١) صاحب الربيعي، **مرجع سابق**، ص ١٦٦، ١٢٤.

(٢) رياض حامد الدباغ، **مرجع سابق**، ص ٢٥١.

(٣) يحي بكور و جون كولارز، **المشرق العربي تاريخ المياه و مشكلتها و آفاقها المستقبلية**، " **في المياه في العالم العربي، آفاق و احتمالات المستقبل**"، تحرير بيتر روجز و بيتر ليدون، ترجمة: شوقي جلال ، (أبوظبي :مركز الإمارات للبحوث و الدراسات الإستراتيجية)، ص ٢٢٥.

كانون الثاني/١٩٩٦م على التوالي احتجاجا على إنشاء سدي "بيرجيك، و قرقماش" على الفرات و هما من مشروعات الفرات على الحدود، بما ترتب عن انخفاض منسوب النهر و تلويث مياهه معتبرة تركيا أنه لا أساس من الصحة كما ورد في كل منها، و في الإطار ذاته، تصبح السدود التركية إلى جانب مشروعات الري المرتبطة بها، مصدر ضغط حقيقي على العراق و سوريا إذ أنها ستمكن تركيا من قطع مياه النهرين و لو مؤقتا، كما حدث عام ١٩٩٠م ، و يبرز الموقف التركي بوضوح في هذا الشأن في ضوء ما صرحت به " تشيللر" عام ١٩٩٣م "بشأن قدرة تركيا على حبس مياه العراق لمدة تقارب العامين بعد اكتمال بناء النفق الثاني لسد "أتاتورك" والبالغ طوله ٢٠ سم و قطره ٧ أمتار بينما النفق الأول عبارة عن قناة متفرعة من سد تساعد على حبس المياه ١١٠ أيام فقط"[١]، إلا أن المسؤولون الأتراك يحاولون طمأنة دمشق و بغداد بأن قطع مياه الفرات هو أمر غير وارد تحت أي ظرف من الظروف و حسب "ديميريل" في سبتمبر/١٩٩٧م هناك مياه كثيرة و ليس في نيتنا أن وقف المياه عن البلدين حتى من الناحية الفنية إذ ليس باستطاعة المنشآت التركية أن تحجز كل مياه الفرات لأنها مضطرة لتصريف جزء منه لا يقل عن٣٥٠ م٣/ث إلى ١٦٠م٣/ث، و تدعي تركيا أن خفض معدل التدفق لا يعد نقصا للبرتوكول السوري التركي عام ١٩٨٧م، لأنه نص على أن قياس التصريف في شكل شهري و ليس يومي أي أنه في حال عوضت تركيا فاقد التصريف في الشهر المقبل فإنه يكون منسجما مع الاتفاق المرحلي، كما أن تركيا لم تقدم أي التزام دائم بتزويد المياه السورية بنسب ثابتة و إنما بتقديم كمية من المياه تتراوح ما بين ٨٤٠ م٣/ث-٣٠٠ م٣/ث، و في مايو/٢٠٠١ قررت السلطات التركية خفض معدل ما يناسب في نهر الفرات في سورية بنسبة ٢٠% و ذلك من ٥٠٠م٣/ث إلى ٤٠٠م٣، بحجة موجة الجفاف التي شدتها خلال العامين الماضيين، في حين أن الأرقام الرسمية أشارت إلى أن تركيا شهدت موسما مطريا جيدا هذا العام لدرجة أن بحيرات السدود التركية المقامة على نهر الفرات تخزن حاليا ما يزيد عن ٧٠ مليار م٣، و هذا

---

[١] عاطف صقر، **صراع المياه و مشكلة الأكراد و الحل كما يراه السوريون**، الأهرام، العدد٤٠٠٣٠، ١٨/٠٦/١٩٩٦، ص ٧.

أكثر من ضعفي حجم وارد نهر الفرات السنوي و المقدر بـ ٢٧ مليار م٣، وتخطط تركيا بذلك إلى تقنين مياه الفرات المتروكة صيفا و تعويض ذلك شتاء و هو ما يضر بمصالح سوريا و العراق المائية و الزراعية حيث لا تستفيد من الكميات المتروكة لها شتاء لأنها تتوفر لهما خلال الشتاء.

و بذلك فإن مشروع "الغاب" يعد خطوط العلاقات المستقبلية بين تركيا و الدول العربية، وبين تركيا و إسرائيل و كذلك دور تركيا في المنطقة و العالم.و قد أقامت تركيا عدت مشروعات للتعاون المائي الإقليمي في الشرق الأوسط من أهمها مشروع "مياه السلام" حيث طرح مستشار رئيس الوزراء التركي للشؤون الخارجية " جيم دونا" مشروع مياه السلام في المؤتمر الثالث الذي نظمه مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية (csis) بجامعة جورج تاون الأمريكية في يونيو/١٩٨٧م لتزويد سوريا و الأردن و بلدان الخليج العربي بفائض مياه نهري "سيحان وجيحان"مشيرا إلى أهمية تطوير علاقات التعاون الاقتصادي بين دول الشرق الأوسط لتحقيق حدت التوترات في المنطقة، و شدد على ضرورة اقتناع دول المنطقة بأن مصلحتها تقتضي تشكيل شريان حياة و تعاون بدلا من خلق مشكلة جديدة حول المياه في الشرق الأوسط.(١)

و ترى تركيا أن المشروع هو أحد وسائل مواجهة أزمة المياه في منطقة الشرق الأوسط قبل استفحالها و صيغة يمكن لدول المنطقة تطبيقها اتقاء ما قد تثيره هذه المشكلة من صراعات في المستقبل و هو ما أكده التقرير النهائي الصادر في ختام هذا المؤتمر(٢)، و بذلك كلفت الحكومة التركية شركة بروان أند روت (Bron and Root) الأمريكية،لإعداد دراسة جدوى أولية لمشروع مياه السلام، و تم انجاز هذه الدراسة نهاية عام ١٩٨٦م، وخلصت فيها الشركة إلى جدوى

(١) عوني السبعاوي، **مرجع سابق**، ص ١٩١.

(٢) جلال معوض، **المياه و الدور التركي الإقليمي في مرحلة ما بعد أزمة الخليج، مرجع سابق**، ص ٧٧٦.

المشروع من النواحي الفنية و الاقتصادية، غير أن مشروع " مياه السلام" يواجه صعوبات اقتصادية و سياسية و أمنية تحول دون تنفيذه.

و تمثل موقف تركي –و مازال- إزاء مشروع " مياه السلام" في تجنب طرحه مجددا اعتمادا على جهودها الخاصة، على أساس أن أطراف أخرى (كإسرائيل والولايات المتحدة) كفيلة و مهتمة بطرحه "كسبيل لتحقيق السلام والتعاون الاقتصادي بين دول المنطقة في مواجهة مشكلة نذرة المياه كما "شكلت المؤتمرات الاقتصادية الإقليمية" للشرق الأوسط و شمال إفريقيا " بدورها وسيلة لعرض هذا المشروع في إطار الموقف التركي سالف الذكر.[١]

كما ساعدت عملية التسوية للصراع العربي الإسرائيلي على طرح مشروع تسويق مياه نهر مانوجات التركي بواسطة ناقلات أو صهاريج بحرية، حيث قامت تركيا بالبدء بتجهيز المرافئ و الإمكانات الفنية الضرورية، و في يناير/١٩٩٤ أفادت الخارجية التركية أن أعمال البناء قد بدأت لإقامة محطة تخزين تتسع لحوالي ١٨٠ مليون م٣ سنويا من مياه نهر مانوجات، و سوف تنقل هذه المياه بحرا من مرفأ قبالة الساحل ليتم عرضها للبيع في المزاد عندما يكتمل بناء المحطة.[٢] و إذا كان تنفيذ هذا المشروع يرتبط بالحالة السياسية العامة في منطقة الشرق الأوسط ،فقد جاء بالأساس لمعالجة مشكلة نقص المياه في إسرائيل و سبل مواجهتها بإبرام اتفاقية طويلة المدى لشراء ما يتراوح بين ٢٥٠-٤٠٠ مليون م٣ سنويا من مياه نهر مانوجات بسعر ٢٥ سنتا للمتر المكعب، و قد عقدت بالفعل صفقات للبيع بنحو ١٢٥ مليون دولار، و قد امتد المشروع الأردن ليشمل الأردن، حيث ذكرت مصادر تركية في نوفمبر١٩٩٧م أن الأردن أبدى رغبته في شراء مياه نهر مانوجات و اتفق الجانبان التركي و الأردني على تأليف لجنة مشتركة هدفها متابعة الموضوع لحين قيام تركيا بإنجاز البنية التحتية الخاصة بهذا المشروع.

---

[٣] جلال معوض، **العلاقات الاقتصادية العربية التركية**، (أبوظبي:مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، ١٩٩٨)، ص ٧٢-٧٣.

[١] صاحب الربيعي، **مرجع سابق**، ص ١١٧.

ومن خلال الطرح السابق لسياسة المائية لتركية بما تمثله من مصالحه و أهداف تركية إزاء المنطقة و التي عبر عنها القادة الأتراك بصور و أشكال مختلفة ومناسبات عديدة، نجد أن تركيا تأتي في مقدمة دول المنطقة التي تهتم سواء كأداة رئيسية في سياستها الخارجية اتجاه العراق و سوريا، أو كأداة لتعزيز دورها الإقليمي عبر طرح مشروعات ثنائية للتعاون المائي (إسرائيل و الأردن) أو متعددة الأطراف (مشروع مياه السلام)، و من جهة أخرى قد يبلغ عدم التوازن العسكري في المنطقة حدا بحيث يمنح تفوقا لمن يمتلك السيطرة على الموارد المائية و هو ما ينطبق على دجلة و الفرات و روافدهما خصوصا و أن تركيا ما تزال تملك الوسائل لفرض مصالحها، لاسيما و أن السدود السورية والعراقية على النهرين يبقى رهن الإرادة التركية، وهذا يفترض أن المعطيات التركية تجاه المنطقة تقوم على صيغة التطلع نحو بناء نموذج تركي جديد باستخدام عناصر القوة المتاحة لتركيا بحيث يصبح توظيف الأداة المائية لتحقيق فعل/ مكسب سياسي لاحق من حقائق الوضع الإقليمي في المنطقة،باعتبار أن الموارد المائية من أكثر الوسائل الاقتصادية حيوية، و أنها ستكون مستقبلا نافذة لممارسة الوصاية السياسية بصورة أو بأخرى.كما تنظر تركيا إلى هذه الموارد باعتبارها المدخل الطبيعي أمام سياستها لإعادة ترتيب و صياغة علاقاتها مع دول المنطقة، بنواتج سياسية تضع صيغة لمعادلة " النفط مقابل المياه" أو "النفط مقابل الأمن" خصوصا مع العراق،بعد اكتمال مشروع جنوب شرق الأناضول " الغاب" و ما يحققه من نهوض اقتصادي تركي شامل.

الفرع الثالث

مشكلة الحدود بين تركيا وجيرانها في منطقة الشرق الأوسط

لواء الإسكندرونة:

منطقة في أقصى شمال غرب سورية تم ضمها إلى تركيا في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٣٩، إلا أن سوريا لم تعترف بذلك ولا تزال تعتبره جزءًا من أراضيها وتظهره كذلك على خرائطها.حيث كانت في الدولة العثمانية مناطق إدارية تابعة لولاية حلب، وبعد خروج العثمانيين من سوريا، بقي سنجق الاسكندرونة تابعاً لها، إلى أن فُصل عنها وأصبح مستقلاً إدارياً، وعُرِّبت كلمة (سنجق) إلى كلمة لواء وأصبح يُعرف (سنجق الاسكندرونة) بـ (لواء الاسكندرونة)، وبقيت هذه التسمية مستعملة إلى صدور قانون التنظيمات الإدارية رقم (٥ ل.ر) تاريخ ١٠ كانون الثاني ١٩٣٦، فأصبح لواء الاسكندرونة محافظة كبقية المحافظات السورية، إلا أن كلمة سنجق أو لواء بقيت ضمن الاستعمال، لأن قضية السنجق أثيرت في السنة نفسها بين فرنسا وتركيا.[١]

و تبلغ مساحة اللواء ٤٨٠٠ كيلومتر مربع، يطل على خليجي اسكندرون والسويدية في الزاوية الشمالية الشرقية للبحر الأبيض المتوسط، ويتوسط شريطه الساحلي رأس الخنزير الذي يفصل بين الخليجين المذكورين. أهم مدنه أنطاكية وإسكندرونة وأوردو والريحانية والسويدية أرسوز. اللواء ذو طبيعة جبلية، وأكبر جباله أربعة: جبال الأمانوس وجبل الأقرع وجبل موسى وجبل النفاخ، وبين هذه الجبال يقع سهل العمق. أما أهم أنهاره فهي: نهر العاصي الذي يصب في خليج السويدية ونهر الأسود (الذي يصب في بحيرات سهل العمق) ونهر عفرين (يصب في بحيرات سهل العمق أيضاً).

---

(١) مضر جلال خيرك، **سلخ لواء الاسكندرون**، متحصل عليه يوم : ٢٠١٢/١٢/٢٦ من موقع :

http://topnews-nasserkandil.com/topnews/share.php?event_id=244

- عام ١٩١٥ احتوت مراسلات الشريف حسين مع مكماهون على إشارات واضحة بتبعية المناطق الواقعة جنوب جبال طوروس إلى الدولة العربية الموعودة (تعيين للحدود الشمالية للدولة على خط يقع شمال مرسين ـ أضنة الموازي لخط ٣٧ شمالاً الذي تقع عليه مدن البيرة وأورفة وماردين وفديان وجزيرة ابن عمر وعمادية، حتى حدود إيران).
- مع بدء الانتداب الفرنسي على سوريا ولبنان تبع اللواء ولاية حلب.
- كان لواء اسكندرون في اتفاقية سايكس بيكو داخل المنطقة الزرقاء التابعة للانتداب الفرنسي بمعنى أن المعاهدة اعتبرته سورياً وهذا يدل على أن هذه المنطقة هي جزء من سوريا.
- في معاهدة سيفر عام ١٩٢٠ اعترفت الدولة العثمانية المنهارة بعروبة منطقتي الاسكندرون وقيليقية (أضنة ومرسين) وارتباطهما بالبلاد العربية (المادة ٢٧).
- كان اللواء جزءا من المملكة السورية العربية التي قامت عقب نهاية الحرب العالمية الأولى وسقطت بيد الاحتلال الفرنسي في معركة ميسلون.
- بعد توحيد الدويلات السورية التي شكلها الانتداب الفرنسي، ضُم لواء الاسكندرون إلى السلطة السورية المركزية.
- في ٢٩ أيار ١٩٣٧ أصدرت عصبة الأمم قراراً بفصل اللواء عن سورية وعُين للواء حاكم فرنسي.
- في ١٥ تموز ١٩٣٨ دخلت القوات التركية بشكل مفاجئ للرأي العام السوري إلى مدن اللواء ((واحتلتها))، وتراجع الجيش الفرنسي إلى أنطاكية وكانت مؤامرة حيكت بين فرنسا وتركيا، أخذت بموجبها فرنسا ضمان دخول تركيا إلى صف الحلفاء في الحرب العالمية الثانية.
- في عام ١٩٣٩، أشرفت الإدارة الفرنسية على استفتاء حول الانضمام إلى تركيا فاز فيه الأتراك وشكك العرب بنتائجه وخصوصا أن الأتراك لعبوا بالأصوات لصالحهم، وكانت تلك المؤامرة حيكت علينا، وابتدأت سياسة تتريك اللواء وتهجير السكان

(العرب) سكان الأرض الأصليين إلى بقية الوطن السوري، ونشأت مشكلة الأراضي، حيث سرقت كل أراضي السوريين الزراعية في تلك المنطقة دون أن تدفع تركيا أموالاً للعرب المتضررين ثم قامت تركيا بتغيير كافة الأسماء من العربية وهي اللغة الأصلية إلى التركية وهي لغة الدولة المحتلة، وظل هذا الأمر مصدراً للتوتر الشديد في العلاقات بين تركيا وسوريا طيلة سبعة عقود وإلى يومنا هذا. واليوم يشكل العرب الأغلبية في أغلب محافظات الاسكندرون (من أصل اثنتي عشرة قطعة قسمتها تركيا كي تصبح عودتها إلى سوريا أصعب).[1]

كان الإجراء الفرنسي بإعطاء اللواء إلى تركيا مخالفاً لصك الانتداب نفسه، حيث نصت المادة الرابعة من صك الانتداب على إلزام الدولة المنتدبة باحترام وحدة البلاد الموكلة إليها والحفاظ على سلامة أراضيها، وهو ما لم يتقيد به الفرنسيون. وما زالت سوريا تعتبر لواء الاسكندرون جزءا من ترابها الوطني، مع أن بعض الأطراف والهيئات مثل قناة (بلدنا) تضع الخارطة السورية بدون لواء الاسكندرون، وموقع سانا يضع يظهر اللواء على الخارطة بالون الرمادي.

وتعد مدينة الاسكندرونة من أهم الموانئ البحرية التي تعتمدها تركيا لتصدير النفط، كما يعتمد لواء الاسكندرون على السياحة نظراً لاحتوائه على مدن تاريخية إلى جانب الطبيعة الخلابة. أما في الزراعة، فيشتهر اللواء بالقطن، الحبوب، التبغ، المشمش، التفاح، البرتقال والزيتون. كما يشهد حركة صناعية في قطاع النسيج والزجاج.

كركوك و الموصل:

حلت عصبة الأمم في عام ١٩٢٦ النزاع بين المملكة العراقية وتركيا للسيطرة على محافظة الموصل العثمانية سابقًا. وقد مثلت بريطانيا العراق في الشؤون الخارجية وفق الحق الذي منحته إياها العصبة في الانتداب البريطاني على العراق منذ عام ١٩٢٠. وعلى الرغم من انتماء الموصل تاريخيًا إلى العراق، كانت الحكومة

---

[1] مضر جلال خيرك' **سلخ لواء الاسكندرون**، نفس الموقع

التركية الجديدة قد أعلنت أن الموصل هي جزء تاريخي من تركيا. أرسلت عصبة الأمم لجنة تحقيق تتألف من أعضاء من بلجيكا والمجر والسويد إلى المنطقة لدارسة هذ القضية في سنة ١٩٢٤، لتجد عدم رغبة السكان في أن يكونوا جزءًا من تركيا أو العراق، لكنهم يفضلون العراق إذا وجب عليهم الاختيار بين الاثنتين .

أوصت لجنة التحقيق في سنة ١٩٢٥ على أن تبقى الموصل جزءًا من العراق، مع شرط بقاء الانتداب البريطاني على العراق لمدة ٢٥ عام، لضمان حقوق الحكم الذاتي للسكان الأكراد .اعتمد مجلس العصبة على توصية لجنة التحقيق لتقره في ١٦ كانون الأول سنة 1925لتضم رسميًا الموصل إلى مملكة العراق. وعلى الرغم من أن تركيا قد وقعت على معاهدة لوزان في سنة ١٩٢٣ والقاضية بقبول قرارات العصبة، إلا أنها رفضت قرار العصبة وشككت في سلطة العصبة. لتحال القضية إلى المحكمة الدائمة للعدل الدولي والتي أقرت بأن قرارت العصبة المتخذة بالإجماع يجب قبولها. وقعت بريطانيا والعراق وتركيا في ٥ يونيو من سنة ١٩٢٥ على اتفاقية منفصلة تبعت قرار مجلس العصبة، ووفقاً لهذه الاتفاقية ألحقت الموصل بالعراق. وأيضًا وافقت العراق على أنها ستنضم إلى عصبة الأمم خلال ٢٥ عام وستبقى تحت سيطرة الانتداب حتى دخولها في العصبة.

غير أن الأتراك أظهروا بعد عام ١٩٩١ أطماعهم الإقليمية في منطقة كركوك والموصل ونشطت تركيا بالقيام بحملة دعائية واسعة لاستغلال تطور الأوضاع تجاه استعداد الموصل-كركوك التي ماتزال تعدها تركيا جزء من أراضيها على الرغم من أن معاهدة حزيران ١٩٢٦ بين (العراق-تركيا-بريطانيا) قد صححت المسألة نهائيا واعترفت بالحدود الحالية للعراق كون الموصل وكركوك جزء من الأراضي العراقية[١]. ولم تكن الأوساط الرسمية التركية بعيدة عن هذا الاتجاه وخير معبر عن ذلك الخريطة التي قدمها الرئيس التركي "توركت اوزال" التي تقضي تقسيم العراق إلى ثلاث دويلات (عربية-كردية-تركمانية) في اتحاد فدرالي واستخدامه بعد مدة وجيزة عبارة

---

(١) محمد نور الدين، **تركيا في الزمن المتحول"قلق الهوية وصراع الخيارات"**، (بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، ١٩٩٧)، ص٢٤٤.

الشعوب العراقية وقام "اوزال" بجمع و إعداد الوثائق الخاصة بالمدة التاريخية التي شهدت النزاع بين تركيا والعراق حول الموصل[١]. وكما أكد الرئيس التركي "توركت اوزال" بعد حرب الخليج الثانية لعدد من الصحفيين ((أن على الغرب أن لا ينسى دور تركيا فنحن من نحكم هذه المنطقة لسنوات طويلة ومن حقنا اليوم أن تكون لنا حصة عظيمة)). ومن خلال حديث "اوزال" أدرك العديد من المحللين انه يسعى لضم أجزاء من الأراضي العراقية[٢]. ومن الأمور المهمة التي تؤكد أطماع تركيا في الموصل وكركوك هو ما نشر في كتاب عام ١٩٩٤ أصدرته رئاسة الوزراء التركية وأنجزته المديرية العامة للدولة رقم (١١) بعنوان (المعلومات الأرشيفية المتعلقة بالموصل وكركوك) ويعد هذا الكتاب دليلا واضحا على الأطماع التركية في المنطقة[٣]. أما الرئيس التركي "سليمان ديمريل" فقد أكد بعد استلامه رئاسة الجمهورية التركية : ((أن إقليم الموصل لم يترك للعراق بموجب معاهدة "لوزان" و أضاف "لقد ابلغنا الأمريكيين لكن هذا المشروع لم يقر على الصعيد السياسي")).

أما العراق فقد أكد انه سيعارض بجميع الوسائل تغير حدوده مع تركيا ويحذر تركيا من القيام بأي خطوة منفردة من شأنها المساس بالحدود الوطنية كما استدعت وزارة الخارجية العراقية القائم بالأعمال التركي والذي أوضح بأن الكلمة التي أدلى بها الرئيس التركي "ديمريل" كانت على النحو التالي : ((أن الحدود العراقية-التركية غير صحيحة... ولكن تسوية هذه المشكلة ليست موضوع بحث في هذه اللحظة)).

ولاشك أن دخول القوات التركية الأراضي العراقية قد يرتبط بالمخزون النفطي الكبير في الموصل وكركوك ولعل ما يؤكد ذلك قول

---

(٢) عوني عبد الرحمن السبعاوي، **مكامن العداء ونقاط التفاهم في كتاب قبيس عبدالفتاح، العلاقات العراقية التركية الواقع و آفاق المستقبل**، (جامعة الموصل، ١٩٩٩)، ص٤٢.

(١) خليل إبراهيم العلاف، **دور تركيا في تحقيق الأمن الإقليمي**، أوراق تركية، جامعة الموصل، العدد١٨، ربيع ٢٠٠٢، ص٣.

(٢) عوني عبد الرحمن السبعاوي، ، **مرجع سابق**، ص٤٥.

الرئيس التركي "سليمان ديمريل" رؤساء تحرير الصحف التركية في ٢/آيار/١٩٩٥: ((أن حدود تركيا مع العراق هي خط النفط لقد حددها علماء الجيولوجيا ولم يتضمنها الميثاق))[١].

الفرع الرابع

السياسات التركية لإدارة الصراع حول الحدود في منطقة الشرق الأوسط

تتبع تركيا في سياستها في مواجهة مشاكل الحدود في منطقة الشرق الأوسط سياسات متباينة ففي حين تؤكد في كل مناسبة تسمح لها الفرصة فيها على كامل السيادة التركية على لواء الاسكندرون وتوجه تحذيرات لسوريا إن حاولت المطالبة بهذا الأخير، حيث أن سوريا لم تتقبل أن يأخذ منها اللواء و ظلت لسنوات عدة تطالب به إلا أنه بعد تطور العلاقات بين البلدين في السنوات الأخيرة وبلوغها حد الصداقة توقفت هذه الأخيرة عن المطالبة باللواء، أما فيما يخص الموصل و خاصة كركوك فإن تركيا لم تنسى أنهما كانا جزء من أراضيها وبالتالي هي تتحين أي فرصة للتدخل فيهما سواء كان ذلك بحجة المحافظة على الأمن القومي التركي و التهديد الأمني الذي تشكله مدينة كركوك باعتبارها النقطة التي يهاجم منها "حزب العمال الكردستاني تركيا" وحتى بحجة حماية الأقليات التركمانية في المنطقة، و لا تخفي تركيا في أي مناسبة رغبتها في استرجاع كركوك نظرا لأهمية هذه المدينة لتركيا سواء لغناها بآبار النفط أو أهميتها الأمنية بالنسبة لها.

المطلب الثاني

الدور التركي في إدارة مشكل الأقليات في المنطقة

الفرع الأول

مشكل الأقليات (الأكراد) في منطقة الشرق الأوسط

---

[١] خليل إبراهيم العلاف ، مرجع سابق ، ص٧.

حظيت مسألة الأقليات باهتمام العديد من الباحثين والدارسين، إذ درست في إطار علم الاجتماع، علم النفس وعلم الأنثروبولوجيا، إضافة إلى ميداني القانون الدولي والسياسة الدولية ، كما تم الاهتمام بدراسة تأثير الأقليات على الاستقرار السياسي سواء داخل الدولة أو على المستويين الإقليمي والدولي، خاصة إذا تطورت الأوضاع إلى حد ما يسمى بـ "عنف الأقليات" أو" نزاعات الأقليات".

وأهم الدراسات النظرية والفرضيات التي جاءت لتبرز تأثير مسألة الأقليات وما ينجر عنها من نزاعات على الاستقرار الدولي على غرار تأثيرها على الإستقرار الداخلي للدول، هي ما يعرف بـ "عامل الترابط"، وأول من إستعمله وطوره إلى نظرية هو جيمس روزنو (James N.Rosenau) الذي يعتبر أن: « الظاهرة المتعاقبة لسلوك يجد مصدره في نسق واحد يكون له رد فعل في نسق آخر[1]»

بمعنى أن ما يحدث داخل محيط واحد له تأثير وتأثر بما يحدث في محيط آخر، مما يعني كذلك وجود إرتباط بين النظام الوطني أو الداخلي والنظام الدولي. ويطلق جيمس روزنو على الظاهرة المتعاقبة للسلوك الذي يجد مصدره في نسق واحد تسمية "مدخلات السياسة" و"مخرجات السياسة" على رد الفعل الذي يحدث في نسق آخر .

يعرف مصطلح الأقلية في تعريفه جدلا واختلافا كبيرين بين الدارسين والباحثين، مما شكل صعوبة في التوصل إلى تحديد تعريف دقيق له، إذ لا يوجد تعريف شامل للأقلية يحظى بالقبول عموما[2]. حتى أن بعض الدارسين عبر عن هذه الصعوبة مثل بلاسرو(Plasseraud) ، الذي كتب أن« كلمة أقليات تعد من بين الكلمات الحقائب، لما لها من مدلول واسع، حتى أنه في الأوساط

---

(1) James N.Rosenau, **Linkage politics**, (New York: Free Press, 1969), p45

(1) Group of research: **Definition of a minority**" http://see.oneworld.net/article/view/33708/1/12 december2002.

الجامعية فإن تعريفات الباحثين للأقليات تختلف كثيرا في مضامينها و معانيها[1]»

قدم الأستاذ فرانشيسكو كوبوتورتي (Francesco Capotorti) تعريف للأقلية سنة ١٩٧٩، حيث تضمن مايلي:

«مجموعة تمثل أقلية عددية مع باقي سكان الدولة، يوجدون في وضعية غير مسيطرة أعضاؤها هم من مواطني تلك الدولة ويتمتعون من الناحية العرقية، الدينية، اللغوية بخصائص مختلفة عن تلك التي يحملها باقي السكان، و يظهرون ولو بصفة ضمنية شعورا بالتضامن اتجاه الاحتفاظ بثقافتهم تقاليدهم ودينهم أو لغتهم(٢)»

وتعد المشكلة الكردية واحدة من تلك المشكلات المتشعبة والمعقدة في الشرق الأوسط ،لأسباب جغرافية تتعلق بتوزع الأكراد بين ثلاث دول كبيرة في المنطقة في العراق و إيران و تركيا، مع وجود أعداد منهم في سورية و لبنان و أرمينيا و أذربيجان، و كذلك لأسباب أمنية فالمشكلة الكردية لا تخص الأكراد وحدهم بل تخص الدول التي يعيش الأكراد بينهم تاريخيا، و قد تحولت المشكلة الكردية من مشكلة محلية إلى مشكلة إقليمية تهم العراق و سورية و إيران و تركيا كما أضحت لها أبعاد غربية ،كأولوية أمنية غربية (أمريكية) في منطقة الشرق الأوسط خاصة بعد رعاية واشنطن لاتفاق المصالحة الأخير بين "مسعود البرزاني" زعيم الحزب الديمقراطي الكردستاني و"جلال الطالباني" زعيم الاتحاد الوطني الكردستاني، و قد تحفظت أنقرة اتجاه الاتفاق المذكور و رأت فيه نواة لقيام دولة كردية في كردستان العراق.

---

(٢) فوزار العيدي جمال، **مشكلة حماية الأقليات في ضوء القانون الدولي**(رسالة لنيل شهادة الماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، ٢٠٠١)، ص٢١.

(3) Joseph Yacoub, **Les minorités dans le monde : fait et analyses**,(Paris : Desclée de Brouwer,1998), 1ére partie.

يختلف الباحثون والمختصون في تحديد أصل ومنشأ الأكراد، ويرى البعض بأن هذا الاختلاف يرجع إلى كون موضوع الأكراد أو الكرد، لم يدرس بصفة كافية ووافية حتى الآن[1]. ويدور هذا الخلاف حول إمكانية إرجاع الأكراد إلى العرب أم للأتراك، أم إلى الآريين.

وقد ظهرت العديد من النظريات التي حاولت تحديد أصل الأكراد، أهمها تلك التي تقدم بها العالم الروسي فلاديمير مينورسكي (Vladimir Minorsky) والذي طرحها لأول مرة في كتاب له تحت عنوان "الكرد ملاحظات وإنطباعات سنة١٩١٥".

يرى مينورسكي بأن الأكراد هم من أصل آري(*)، قدموا إلى منطقة كردستان منذ عدة قرون ترجع إلى ما قبل الميلاد، و رغم أنه لاتوجد إحصائيات دقيقة حول عدد السكان الأكراد إلا أن الإحصائيات على تباينها تشير إلى أن عددهم يبلغ نحو ٢٠ إلى ٣٠ مليون نسمة و بالتالي يشكلون أكبر أقلية قومية محرومة من كيان خاص بهم و أكبر نسبة للأكراد هي في تركيا،و تبلغ نسبة مساحة كردستان تركيا نحو ربع المساحة الإجمالية لتركيا ،و معظم الأكراد في تركيا يسكنون ثلاثة عشر ولاية في جنوب شرق الأناضول ويعيش نحو مليون كردي في غرب الأناضول إما هجورا قسرا أو هاجروا طلبا للعمل و الرزق.

---

(١) حامد محمود عيسى، **القضية الكردية في تركيا**، (القاهرة: مكتبة مذ بولي، ط١، ٢٠٠٢)، ص١٧.

(*) المصدر: محمد صادق صبور، **موسوعة مناطق الصراع في العالم**، (القاهرة: دار الأمين للطباعة والنشر والتوزيع، ج١، ط١، ٢٠٠٢)، ص٨١

الفرع الثاني

السياسات التركية في إدارة مشكل الأقليات في المنطقة

رغم أن مشكلة تقرير المصير للشعب الكردي في تركيا أثيرت في اتفاقية "سيفر" ١٩٢٠م، بين تركيا و الحلفاء المنتصرين في الحرب العالمية الأولى، حيث نصت البنود ٦٢ و ٦٣ و ٦٤ من الاتفاقية المذكورة على إقامة كيان قومي كردي في جنوب شرق تركيا، يحصل الشعب الكردي –حسب الاتفاقية- بعد خمس سنوات من قيام هذا الكيان على استقلاله، بموجب استفتاء تشرف عليه عصبة الأمم، إلا أن الزعيم التركي "أتاتورك" نجح في إبدال بنود اتفاقية "سيفر" المذكورة بمعاهدة "لوزان" عام ١٩٢٣م التي كانت بمثابة الضربة التي وجهت للأكراد وخيبت آمالهم في تحقيق أهداف الحركة القومية الكردية في تشكيل دولة كردية مستقلة، و تجاهلت الحقوق القومية الكردية المنصوصة في اتفاقية "سيفر" إذ يرى الزعيم الكردي جلال الطالباني (زعيم الإتحاد الوطني الكردستاني في العراق)، أن « القضية الكردية قد نجمت أساسا من الظلم التاريخي الذي ألحقته بها المتغيرات الدولية... فالتغير الدولي الذي أدى إلى إقرار إتفاقية لوزان حرم الشعب الكردي من جميع حقوقه. إن الشعب الكردي هو ضحية المظالم الناجمة عن المتغيرات الدولية [١]»،أصدرت الحكومة التركية في٣ مارس ١٩٢٤ تاريخ الإعلان عن انهيار الدولة العثمانية مرسوما يقضي بمنع إستخدام اللغة الكردية وما بين سنوات ١٩٣٨ و١٩٤٦ أرغم العديد من السكان الأكراد على دفع غرامات مالية نتيجة تلفظهم بالكلمات الكردية في الشوارع[٢].

---

[١] زكريا عبد الجواد، "**حوار مع مسعود البرزاني وجلال الطالباني**"، **مجلة العربي**، الكويت، وزارة الإعلام العدد ٥٠٨، مارس ٢٠٠١، ص٣٧.

[2] Sabri Cigerbi**, Les kurdes et leurs histoire**,(Paris : L'Harmatton, 1999), p 47.

وتم إغلاق المدارس والجرائد والجمعيات الكردية ومنع الأكراد من إظهار ملامحهم القومية والثقافية، كما تم حل أول جمعية وطنية كانت تضم ٧٢ نائبا كرديا ونفي العديد من المثقفين والزعماء الأكراد بسبب توجهاتهم القومية[١].

فقد شكلت المسألة الكردية عامل توتر داخل تركيا في فترة ما بين الحربين العالميتين، مما دفعها إلى تجنيد مختلف قواتها للقضاء على الحركة الكردية، فكانت ثورة درسيم الثورة الكردية الأخيرة خلال هذه الفترة، عملت بعدها تركيا على اتخاذ العديد من الإجراءات وإصدار المراسيم والقوانين بغرض تتريك الأكراد[٢]، وفرضت على المنطقة الكردية رقابة عسكرية شديدة، ومنع دخول الأجانب ومراسلي الصحف المحلية والأجنبية إليها إلى غاية ١٩٦٥ ليتم بعدها محو كلمة أكراد وكردستان بصفة نهائية من المصطلحات الرسمية للغة التركية.و صدر في ٥ ماي ١٩٣٢ قانون لتهجير الأكراد، حيث تم ترحيل أعداد كبيرة من الأكراد خلال سنوات العشرينيات والثلاثينيات بصفة منتظمة، إلى جانب توطين حوالي مليون ونصف المليون من الأكراد في أواسط الأناضول. و منذ ذلك الوقت حاولت تركيا و مازالت إنكار الهوية القومية للشعب الكردي في تركيا بشتى الوسائل السياسية و القانونية و الأمنية و قد سمتهم بـ "أتراك الجبال".

لجأت تركيا إلى تشديد رقابتها العسكرية على المناطق الكردية، حيث تم وضعها تحت حالة الطوارئ منذ سنة ١٩٩٠، مع القيام بحملة اعتقالات واسعة في صفوف حزب العمال الكردستاني بشكل خاص، إلى جانب عمليات تهجير واسعة شملت القرى في المناطق الحدودية.

بالإضافة إلى هذا، إتخذت السلطات التركية العديد من الإجراءات تمنع الأكراد من إنشاء الأحزاب السياسية وممارسة النشاط الإعلامي، إذ أصدرت في ٠٩ أفريل ١٩٩٠ مرسوما(٤١٣) يمنح

---

(3) Eric Rouleau , **''histoire'' :dans ,''kurdes''**,**Encyclopedia Universalis** :(Paris, corps13,n°=104 , 1996),p381 .

(١) أحمد وهبان، **الصراعات العرقية وإستقرار العالم المعاصر**، (الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر، ١٩٩٧)، ص١٧١.

الصلاحية للحاكم العام لديار بكر بالحجز أو المنع المؤقت أو النهائي لأية نشرية تتضمن معلومات عن نشاط القوات التركية بالمنطقة، مع حقه في الإستيلاء على مطابع هذه النشريات[١].

من جهة أخرى إستعانت السلطات التركية للتصدي لمحاربي الحزب بالأكراد ذاتهم، وذلك بإنشاء وحدات تعرف باسم حماة القرى تنتمي أغلبها إلى القبائل والعشائر الكردية المعارضة للحزب، إذ إستعانت السلطات التركية بالعمال والمزارعين والموظفين الصغار الأكراد لتجنيدهم كحراس مدنيين لحراسة القرى الكردية، وتراوحت أعداد هذه القوات ما بين ٢٤ و٣٥ ألف كردي مسلح، تمنحهم الدولة التركية رواتب شهرية، ولقد كانت هذه القوات هدفا لمحاربي حزب العمال الكردستاني إلى جانب ملاك الأراضي الكبار الذين يملك ٢% منهم نسبة ٣٠.٥% من مساحة الأراضي الصالحة للزراعة في جنوب شرق الأناضول[٢]، إلى جانب العمل على القضاء على مواقع حزب العمال الكردستاني، إذ جندت قواتها لملاحقة زعيمه وعناصره في الداخل والخارج، مما سمح لها بالتدخل بصفة دورية في الأراضي العراقية منذ سنة ١٩٨٤، خاصة بعد الاتفاقية التي أبرمتها مع العراق، والتي تسمح للقوات العسكرية للبلدين بإختراق أو الدخول إلى إقليم الدولة الأخرى لمسافة ٥ كلم، لملاحقة المقاتلين الأكراد لمدة محدد بـ ٣ أشهر[٣].

---

(١) عبد الحكيم عموش، **تحليل أبعاد ظاهرة نزعات الأقليات: دراسة نموذج القضية الكردية**، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية)، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية بجامعة الجزائر، ١٩٩٤، ص١٥٤.

(٢) السيد عوض عثمان، "**حزب العمال الكردستاني التركي: من الكفاح المسلح...إلى النضال السلمي**" **مجلة السياسة الدولية**، (مصر: مركز الدراسات الإستراتجية الأهرام، العدد ١٤٩، ٢٠٠٢)، ص١٥٥.

(1) Christiane More, « **Kurdistan :un lancinant conflir** », Le Monde Diplomatique,(Novembre ,1987) : (sur CD :Le Monde Dipomatique,1980-2000) .

ووصلت الأمور إلى حد السعي لإقامة منطقة عازلة على الحدود العراقية للفصل بين الأراضي التركية ونشاط مقاتلي الحزب في شمال العراق، إلى جانب غلق الحدود البرية مع سوريا والعراق لمنع تسربات المجموعات المسلحة الكردية.

إلا أنه و عقب حرب الخليج و انحصار السلطة المركزية العراقية عن شمال العراق وجدت تركيا نفسها متورطة في المسألة الكردية بعد أن قفزت هذه المسألة إلى واجهة الأحداث التركية ،في الداخل و الخارج و أضحت مدرجة في جدول أعمال السياسة الداخلية و الخارجية التركية، ففي الداخل تصاعدت حدة عمليات حزب العمال الكردستاني، الذي يخوض حربا من الجانبين إلى نحو ثلاثين ألف قتيل، و في الخارج أسفرت التطورات اللاحقة لحرب الخليج عن ظهور نواة دويلة كردية في شمال العراق، حيث تخشى تركيا من آثار هذه الدويلة مستقبلا على أكراد تركيا، و رغم أن تركيا شاركت في "قوات الحماية الدولية" التي تركزت في قاعدة "انجرليك" التركية عام ١٩٩١م، بهدف حماية أكراد العراق من هجمات محتملة ضدهم من قبل نظام "صدام حسين"، و حرصت تركيا على تبني سياسة أكثر مرونة و انفتاحا من ذي قبل إزاء الأكراد في منطقتها الجنوبية – الشرقية، فقد أقر البرلمان التركي ١٩٩١م مشروع "قانون مكافحة الإرهاب" الذي نص على إلغاء القانون رقم: ٢٩٣٢ الصادر عام ١٩٨٢م بشأن حظر الحديث باللغة الكردية، و إلغاء المواد: ١٤١،١٤٢،١٦٣ من القانون الجنائي المتعلق بالجرائم الأيديولوجية و المقصود بذلك إنشاء أو الانتماء إلى عضوية أحزاب دينية أو يسارية، إلا أن هذه السياسة لم تؤد إلى نتائج مرضية فقد تفاقمت المشكلة الكردية في الداخل التركي أكثر فأكثر، ووسعت المشكلة دائرة الانقسام بين الأحزاب التركية و الجيش.[١]

وأرخت بظلالها على الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية، و باتت الحرب ضد حزب العمال الكردستاني تكلف الخزينة التركية سنويا نحو ١٠مليارات دولار.

---

[١] السيد عوض عثمان، مرجع سابق، ص١٥٧.

والسياسة التركية تجاه المشكلة الكردية تبدو متناقضة، ففي الوقت الذي لا تعترف فيه تركيا بوجود مشكلة كردية في تركيا وتتبع ضدهم أشد الأساليب العسكرية في الداخل، تقوم، بدور الحماية لأكراد العراق و تقيم مع الفصائل الكردية في شمال العراق أشكالا من التعاون الأمني و السياسي، و ترعى جهود الوساطة السلمية بين الفصيلين الكرديين المتحاربين "الحزب الديمقراطي الكردستاني"، و"حزب الاتحاد الوطني الكردستاني".

وتهدف تركيا من وراء هذه السياسة أولا: تحييد أكراد العراق إزاء المشكلة الكردية في تركيا،بل و تجيير هؤلاء ضد "حزب العمال الكردستاني"خاصة في ضوء الخلافات العميقة بين هذا الحزب و الحزب " الديمقراطي الكردستاني"، و ثانيا: استخدام الورقة الكردية كعامل ضغط ضد جيرانها الجنوبيين للقيام بدور إقليمي، و لكن الثابث في السياسة الخارجية التركية أن أنقرة ترفض قيام دولة كردية مستقلة في العراق و تلتقي توجهاتها هذه مع توجهات إيران، العراق و سورية في رفض قيام دولة مستقلة للأكراد، ومن هنا تكرر تركيا مبادئ سياستها تجاه العراق القائمة على تمسك تركيا بوحدة أراضي العراق و سيادته، و معارضتها أية محاولة لإقامة دولة كردية في شمال العراق[1].

وقد كانت المشكلة الكردية و لازالت عامل مهم في سياسية تركيا اتجاه جيرانها في المنطقة المعنيين بالمشكلة، سواء في أثارت الخلافات و في إنشاء التحالفات و التعاونات في سبيل التصدي لها ومواجهتها.

فبعد نهاية الحرب العراقية الإيرانية، برزة مسألة اللاجئين الأكراد العراقيين نحو تركيا وأوضحت العديد من التحاليل أن تركيا وجدت نفسها في بداية الأمر أمام ما سمي "بالمأزق الحقيقي" نظرا لتداخل الأبعاد السياسية والإنسانية في هذه المسألة دون إغفال أن تركيا معنية بالمسألة الكردية وبشكل واضح خاصة في تلك الفترة ، مما يجعل من فتح الأبواب أمام اللاجئين الجدد ذو تأثير بارز في التوازن داخل المنطقة الكردية التركية.

---

(١) عبد الحكيم عموش، مرجع سابق، ص١٦٦.

دفعت هذه الأوضاع على الحدود العراقية التركية إلى قيام نزهت كانديمير نائب وزير الخارجية التركي للشؤون السياسية، بزيارة إلى طهران على رأس وفد تركي لمناقشة الوضع على الحدود مع العراق(*) في الوقت التي قبلت إيران عددا كبيرا من اللاجئين الأكراد العراقيين.

إذا كان موقف تركيا اتجاه موجة اللاجئين الأكراد العراقيين لم يتضح في البداية، فإن سياسة تركيا في تعاملها مع هذه المسألة جاءت بشكل واضح خلال ذات السنة، وكان ذلك مع إعلانها أن ما يحدث على حدودها مع العراق يفوق التصور، حيث وصف رئيس الوزراء تورغوت أوزال العمليات التي تجري آنذاك في شمال العراق بالمجزرة، وأعلن بأن: « بلاده ستقوم بما يلزم لاستقبال العراقيين اللذين يتجاوزون الحدود وأن تركيا لا تستطيع رفض أناس يهربون من الموت حسب ما يقولون ».

تواصل الدور التركي، مع إقامة المناطق الآمنة شمال العراق لحماية الأكراد من أية هجمات عراقية وذلك من خلال ما سمي بـ"عملية توفير الراحة "، التي إستدعت تواجد الطائرات الأمركية والبريطانية والفرنسية في قاعدة "أنجرليك" الجوية التركية، كما حاولت تركيا في العديد من المرات تولي آداء المهمة المحددة لعملية "توفير الراحة " بقواتها الجوية و البرية الخاصة، وأن تنفذ الطائرات التركية وبشكل منفرد طلعات المراقبة والتحقق، وبالتالي حماية الأكراد العراقيين من هجوم عراقي محتمل(١).

في ظل تطور الأوضاع شمال العراق، ظهر تقارب تركي كردي، تطور إلى تعاون بين الطرفين ولعل هذا التقارب جاء كمحاولة

(*) أوضحت التقارير آنذاك أن أغلب اللاجئين الأكراد اللذين زاد عددهم عن ١٠٠ ألف نحو تركيا و تواجد حوالي ٥٠ ألف منهم في مدينة حكاري التركية، لايرغبون في العودة إلى مناطقهم في العراق .

(١) دهام محمد دهام العزاوي، **الأقليات والأمن القومي العربي: دراسة في البعد الداخلي والإقليمي والدولي**،(الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع، ط١، ٢٠٠٣)، ص٢٣٥.

تركية لكسب الجهة الكردية في العراق، إلى صفها وإقامة علاقات تعاونية معها، تمكنها من جهة من تسهيل الحصول على مصالحها وأهدافها في العراق، ومن جهة أخرى تسهيل عملياتها في السعي نحو القضاء على مواقع العمال الكردستاني التركي شمال العراق.

تجسد ذلك ابتداء من أكتوبر ١٩٩٢، حيث أطلقت التنظيمات الكردية العراقية، حملة ضد حزب العمال الكردستاني إلى أتفاق في ٢٩ أكتوبر ١٩٩٢، يقضي بتعهد الحزب بعدم استعمال الأراضي الكردية شمال العراق للقيام بعمليات عسكرية داخل تركية، مع الابتعاد عن المناطق الحدودية وتوقيف الحملة الدعائية ضد الحكومة الجهوية والجبهة الكردستانية العراقية[١]. كما كانت هناك تصريحات سواء من جانب الطالباني أو البرازاني تنفي وجود دعم كردي عراقي لحزب العمال الكردستاني التركي.

كما جرت العديد من اللقاءات بين أوزال وجلال الطالباني زعيم الإتحاد الوطني الكردستاني العراقي أظهر فيها هذا الأخير رغبة الأكراد في البقاء ضمن العراق، دون أن يعني ذلك تراجعهم عن المطالبة بحقوقهم المتعلقة بهويتهم الخاصة.

ولعل ذلك شكل اطمئنانا للسلطة التركية حول عدم وجود رغبة كردية في الانفصال عن العراق وتكوين دولة كردية مستقلة، على اعتبار أن الحركة الكردية أصبحت بعد حرب الخليج الثانية كإحدى العوامل الهامة في تحديد التطورات الداخلية في العراق[٢].

ظهر التعاون التركي الكردي العراقي كذلك في عقد تركيا لاتفاق أمني مع الأكراد العراقيين سنة١٩٩٢ يقضي بتعاون قوات

---

(2) Michel Verrier :**''Quelle stratégie pour le Kurdistan'', Le Monde Diplomatique,** (Février 1999): (sur CD:Le Monde Diplomatique: 1980-2000).

(١) حنا يوسف فرج، " **المسألة القومية الكردية في العراق والتدخل الأجنبي في المنطقة**"، **مجلة قراءات سياسية**، (العدد٣ ١٩٩٣)، ص٢٨.

البشمركة الكردية العراقية في مواجهة عمليات الأكراد داخل تركيا[1]. وكان ذلك بالتوازي مع عقد العديد من الاجتماعات مع كل من سوريا وإيران لبحث تطورات الأوضاع شمال العراق، دارت أساسا حول معارضة أية تجزئة للعراق، على اعتبار أن وحدته تضمن وحدة بقية الدول المجاورة في المنطقة.

لقد فسر تعاون التنظيميين الحزبيين الكرديين مع تركيا، بأنه جاء نتيجة الضغوطات التي تعرضا لها من جانب هذه الأخيرة، مع تزايد الانتقادات وحتى الاشتباكات بين تركيا وأكراد العراق، إلى جانب اتهام تركيا لأكراد العراق بمساندة ودعم حزب العمال الكردستاني من جهة، ومن جهة أخرى نتيجة سعيهم للحفاظ على علاقات حسنة مع تركيا، التي تصلهم عبرها المساعدات الإنسانية، إضافة إلى ما خلفته التدخلات التركية من عمليات تدمير شمال العراق.

في هذا الإطار أدت الحملة التركية على الأكراد من خلال التدخل العسكري شمال العراق في ٢٠ مارس ١٩٩٥ والذي دام حوالي شهرين، إلى إثارة مواقف حول انتهاك سيادة العراق، بل وتهديد وحدته ولقد برر الجانب التركي هذا التدخل بوجود فراغ سياسي وعسكري في المنطقة الشمالية العراقية، و وفقا لقرار مجلس الأمن الدولي رقم ٩٧٤، فإن عدم احترام حقوق الإنسان والتعددية شرطا حفظ الأمن والسلم يبرران التدخل لإعادة الأمور إلى نصابها[2].

وبالتالي فقد سعت تركيا إلى ملء هذا الفراغ السياسي والعسكري الذي عرفته المناطق الكردية بالعراق بعد حرب الخليج الثانية.

---

(٢) صلاح سالم، " **المشكلة الكردية وإنعكاساتها على دول المنطقة**"، **مجلة السياسة الدولية**، (مصر: مركز الدراسات الإستراتيجية الأهرام، العدد١١٦، أفريل ١٩٩٤)، ص١٩٦.

(١) عبد الله صالح، " **أبعاد الحملة التركية على الأكراد**"، **مجلة السياسة الدولية**، (مصر: مركز الدراسات الإستراتيجية الأهرام، العدد ١٢١، جويلية ١٩٩٥)، ص١٥٧.

أما بالنسبة لسوريا ففي ظل هذه الظروف المتوترة بين الطرفين السوري والتركي حول المياه، برزت المسألة الكردية كنقطة خلاف جديدة وهامة في العلاقات السورية التركية، وفي هذا الإطار كتبت العديد من الدراسات أن سوريا لجأت إلى استخدام المسألة الكردية بتركيا كوسيلة لحسم خلافاتها معها، وذلك من خلال تقربها من حزب العمال الكردستاني التركي وتقديم الدعم له بمختلف أشكاله له.

كما تشير العديد من الكتابات أن التقارب بين سوريا والتنظيم الكردي التركي، ظهر بعد الانقلاب العسكري الثالث داخل تركيا في سبتمبر ١٩٨٠، وذلك مع تحصل زعيم الحزب عبد الله أوجلان على حق اللجوء في سوريا إلى جانب عدد من أعضاء حزبه، بعد عمليات المتابعة والملاحقة التي شهدها نشطاء الحزب آنذاك، و لذلك وحسب العديد من الكتابات، فإن سوريا عملت بين سنتي ١٩٨١ و١٩٨٢، على فتح مراكز ومحطات تدريب للمقاتلين الأكراد الأتراك، إلى جانب سعيها إلى تشجيع التقارب بين حزب العمال الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني العراقي، لتنسيق العمل لمواجهة السلطات المركزية في كل من العراق وتركيا منذ ١٩٨١.

ولذلك ظهرت الاتهامات التركية لسوريا وبشكل رسمي، باعتبارها القوة الأساسية المدعمة لعمليات حزب العمال الكردستاني منذ بدئه شن الهجمات ضد تركيا ـ وحتى القبض على أوجلان ـ ، ذلك من خلال إيواء عناصر الحزب وتأمين تدريباتهم العسكرية في معسكرات داخل أراضي سوريا وفي سهل البقاع اللبناني، هادفة من خلال ذلك إلى عرقلة تنفيذ مشروع الأناضول، مع الضغط على تركيا في مسألة المياه.

على الرغم من عقد الطرفين السوري والتركي لبروتوكول أمني سنة ١٩٨٦، والذي يقضي بقطع سوريا لمساعداتها لحزب العمال الكردستاني، إلا أن التوتر في العلاقات بينهما بقي قائما، على اعتبار أن الحزب بقي يتخذ من الأراضي السورية قواعد خلفية لنشاطاته داخل تركيا، وبلغ التوتر حدته مع نهاية سنة ١٩٨٧، نتيجة إعلان السلطات التركية اكتشافها لما أسمته بـ"مؤامرة " لتدمير بناء سد

أتاتورك من قبل جماعة تتكون من ١٢ عنصرا من أعضاء حزب العمال الكردستاني بدعم من سوريا[١].

وعلى إثر ذلك قام رئيس الوزراء التركي آنذاك تورغوت أوزال بزيارة إلى سوريا، أدت إلى إبرام الطرفين لاتفاقية في ١٧ جويلية ١٩٨٧، تقضي بتزويد سوريا بـ٥٠٠ متر مكعب من مياه الفرات، إلى جانب عقد اتفاقية أخرى اعتبرت اتفاقية أمنية، تقضي بفرض سوريا قيودا صارمة على مختلف نشاطات حزب العمال الكردستاني لمنع تسلل عناصره عبر الحدود بين البلدين، للقيام بعمليات - وصفتها بالإرهابية - في تركيا[٢].

عاودت تركيا تهديداتها لسوريا باستخدام سلاح المياه، نتيجة تواصل واتساع أعمال الحزب الكردي بها، وظهر ذلك من خلال"رسالة التحذير" التي وجهها أوزال في ٣ سبتمبر ١٩٨٩ - خلال زيارته للمناطق الجنوبية الشرقية التي شهدت اضطرابات آنذاك - ، حيث حذر الدول المجاورة و خاصة سوريا و ذلك بقوله:« إن من مصلحة الدول المجاورة أن تحافظ على علاقات جيدة مع تركيا، ولكنها ستعرض مصالحها للخطر إذا استمرت في دعم الأنشطة الانفصالية لحزبPKK المحظور، ولن تتردد تركيا في الدخول في صراع مسلح في المنطقة ».

في ظل هذه الأوضاع تواصل طرح المسألة الكردية كنقطة هامة في الخلافات بين تركيا وسوريا التي ظهرت مع تواصل الاتهامات التركية لسوريا بدعم حزب العمال الكردستاني، وطرح هذا الموضوع في المفاوضات بين الطرفين حول مسألة المياه.

إذ كان من نتائج زيارة وزير الداخلية التركي لدمشق في١٧ أفريل ١٩٩٢، إغلاق معسكرات تدريب حزب العمال الكردستاني في سهل البقاع اللبناني(حيث ينتشر الجيش السوري)، إلا أن تركيا

---

(١) جلال عبد الله معوض، **العلاقات الاقتصادية العربية التركية، مرجع سابق،** ص١٩٨.

(٢) **المكان نفسه.**

اعتبرت ذلك غير كاف، وأعلنت مواصلة مساعيها لدى سوريا ولبنان لطرد كل عناصر الحزب من لبنان[1]. و وفقا للعديد من التحاليل، فإن سوريا عاودت دعم الحزب الكردي التركي، نتيجة فشل المفاوضات مع تركيا بعد العملية التي قامت بها بداية سنة ١٩٩٠، أي أن سوريا حاولت أن تضغط على تركيا من خلال المسألة الكردية لقبول مطالبها فيما يخص مسألة المياه.

ازدادت حدة التوتر بين الطرفين السوري والتركي، مع تزايد حدة الاتهامات التركية لسوريا بدعم حزب العمال الكردستاني وإيواء زعيمه أوجلان، وظهر ذلك في التصريحات التركية آنذاك اتجاه سوريا و بشكل واضح لدى وزير الخارجية التركي آنذاك حكمت تشتين، الذي طالب سوريا بالوفاء بتعهداتها بغلق معسكرات تدريب الأكراد الأتراك في سهل البقاع اللبناني.

وتجدر الإشارة إلى أن حدة الانتقادات التركية لسوريا قد تصاعدت بشكل خاص منذ أكتوبر١٩٩٣، مما دفع سوريا إلى نفي هذه الاتهامات، كما قامت تركيا بإرسال وفد أمني إلى سوريا، طالبها بوضع حد نهائي لوجود قواعد للحزب في البقاع اللبناني، أو في الأراضي اللبنانية[1]. ووصلت الأمور إلى حد قيام تركيا بإغلاق الحدود البرية مع سوريا وإقامة منطقة عازلة لمنع تسلل مقاتلي حزب العمال الكردستاني.

كل هذا أدى إلى عودة التوترات إلى العلاقات السورية التركية، حيث طالب وزير الخارجية التركي (دينز بايكال) في نهاية سنة ١٩٩٥، بضرورة توقف سوريا عن دعم نشاطات حزب العمال الكردستاني وإيواء زعيمه في أراضيها، بالنظر إلى مخلفات الحرب الكردية التركية، من خسائر بشرية هامة.

وتجدر الإشارة إلى أن وزير الخارجية خلال هذه الفترة كان له نفس موقف الحكومة التركية و المؤسسة العسكرية فيما يخص التعامل مع سوريا، وذلك على خلاف الموقف السابق الذي كان قائما

---

(١) حسن بكر، **مرجع سابق**، ص٨١.

(١) صلاح سالم، **مرجع سابق**، ص١٩٧.

على أساس ضرورة الفصل بين المسائل السياسية(المشكلة الكردية وأمن الحدود) والمسائل الاقتصادية (المياه)، عند التعامل مع سوريا.

هذا إلى جانب عمل تركيا على إلقاء عبء فشل حكوماتها في مواجهة المشكلة الكردية على طرف خارجي يحرك حزب العمال الكردستاني.

أتضح من خلال تتبع تطور المسألة الكردية داخل تركيا، أن حزب العمال الكردستاني أخذ يعرف تراجعا في قوته مع بداية سنة ١٩٩٨، و يرجع ذلك إلى العديد من العوامل، أهمها تصعيد تركيا لعملياتها العسكرية في جنوب شرق تركيا لمحاصرة مقاتلي الحزب، وساعدها في ذلك الدعم الأمريكي، من خلال إدانة أعمال هذا الحزب داخل تركيا، و حتى من خلال الدعم المادي لها في حملتها الواسعة ضد نشاطات هذا الحزب، تمكنت من خلالها تركيا من توجيه ضربات له خاصة في قياداته التي كان أولها القبض على القائد العسكري شمدين صافيق في أفريل ١٩٩٨.

إلا أن الأمر الهام هنا، هو أن تركيا أثارت في نهاية شهر أكتوبر ١٩٩٨*، وبشكل أعتبره العديد من المحللين بالمفاجئ، مسألة زعيم حزب العمال الكردستاني عبد الله أوجلان ومسؤولية سوريا عن تواجده بها وعن ممارسة نشاطات الحزب من داخل الأراضي السورية، مما أدى آنذاك إلى طرح العديد من التساؤلات حول الدوافع التركية من إثارة هذه المسألة في ذاك الوقت بالذات.

هددت تركيا بشن الحرب على سوريا في حالة عدم استجابتها للمطالب التركية والتي تلخصت في:

أ ـ وقف الدعم السوري لحزب العمال الكردستاني وتسليم زعيمه إلى تركيا لمحاكمته، مع عدم السماح للحزب بحمل السلاح أو تلقي أية إمدادات أو مساعدات مالية أو شن حملات دعائية من الأراضي السورية.

(*) كان ذلك في ٢٩ أكتوبر١٩٩٨ خلال الاحتفالات بالذكرى الخامسة والسبعين لتأسيس مصطفى كمال أتاتورك لتركيا الحديثة.

ب ـ عدم سماح سوريا لأوجلان بعد طرده منها بالعودة إليها، و كذلك الأمر بالنسبة للتنظيمات أو المنظمات التي تنتمي إليه، مع اعتراف سوريا بكون هذا الحزب منظمة إرهابية.

في ظل هذه المواقف، أخذت القوات العسكرية التركية تتجه نحو الحدود السورية، و هو الأمر الذي أثار قلقا كبيرا في الأوساط السياسية بالمنطقة وحتى لدى العديد من المنظمات الدولية، وذلك في الوقت الذي أعلنت فيه السلطات التركية مد حالة الطوارئ إلى٦ مقاطعات كردية أخرى وهي دياربكر، هكارى و سيرت، سيرناك وتونجلى وبافان[١].

لقد أوضحت السلطات التركية أن موقفها ذاك لم يكن بالمفاجئ، على اعتبار أنها دخلت في العديد من المفاوضات مع الجانب السوري، ربطت ببروتوكولات لمكافحة الإرهاب، إلا أن هذه المفاوضات لم يتم التوصل من خلالها إلى تنفيذ الطلبات التركية، مما يسمح لتركيا بممارسة حق الدفاع عن أمنها وحدودها.

لقد تمكنت تركيا من الخروج من حالة الطوارئ، التي عرفتها منذ منتصف الثمانينيات في حربها مع حزب العمال الكردستاني، كما تمكن الأكراد وإن لم يحققوا مطلبا سياسيا هاما كإقامة كيان سياسي كردي بتركيا، من الحصول على حقوق ثقافية وسياسية هامة، جاءت بعد الإصلاحات العديدة التي قامت بها تركيا و لا تزال، في إطار سعيها للانضمام إلى الإتحاد الأوروبي.

وفي الواقع ستظل المشكلة الكردية حاضرة في السياسة التركية تجاه دول الجوار العربي (سورية و العراق)من جهة، و إيران من جهة أخرى ما بقيت هذه المشكلة دون حل، و بتقديري مهما ذهبت تركيا في إنكار هذه المشكلة الداخلية و الإقليمية، فإن ذلك لن يكون حلا لها على المدى المنظور، و ما لم تتجه تركيا إلى التعاطي الايجابي مع مشكلتها الكردية، و الاستمرار في محاولة تصديرها إلى الخارج فإن هذه المشكلة سوف تسبب المزيد من التدهور في علاقات تركيا مع دول الجوار الجغرافي ،فضلا عن أنها ستظل عقبة كبيرة تمنعها من

---

[١] حامد محمود عيسى، **مرجع سابق**، ص٣٢٩ . ص٣٣٠.

القيام بدور إقليمي سواء تجاه الشرق الأوسط أو آسيا الوسطى و حتى أوروبا.

المطلب الثالث
الدور التركي في إدارة الصراع و الأزمات الأمنية في المنطقة

خلال حقبة الحرب الباردة تحكم الموقع الجغرافي لتركيا إلى حد بعيد بمفهوم الأمن القومي التركي، و منذ أن انضمت تركيا إلى حلف شمال الأطلسي في عام ١٩٥٢م، أصبحت السياسات الأمنية التركية منسجمة أساسا مع الإستراتيجية الأمنية لهذا الحلف، و حتى هذه الفترة لم تكن منطقة الشرق الأوسط تحتل أولويات في حسابات الأمن القومي التركي ،و لأن هذه العلاقات لم تكن عدائية كما لم تكن حميمة، ظل الانتشار العسكري في مواجهة المنطقة ضئيلا للغاية (بالمقارنة مع الجبهات الأخرى)، على امتداد عقود من المزمن مما يعكس هذه الحقيقة.[١]

وبعد انتهاء الحرب الباردة، لم تخرج تركيا بإحساس من الأمن و الطمأنينة فقد قال وزير خارجية تركيا "حكمت تشين"، على سبيل المثال في عام ١٩٩٣م "لقد تحولت تركيا إلى دولة مواجهة على جبهات متعددة، وذلك نظرا لموقعها الجيوسياسي والجيواستراتيجي الذي يضعها في أقل مناطق العالم استقرارا و أكثرها تقلبا و غموضا ومن الممكن للأزمات و النزاعات التي تقع في هذه المناطق أن تمتد في أي لحظة لتطوق تركيا."[٢]

لقد انعكست هذه التغيرات في الجغرافيا السياسية على الإستراتيجية الدفاعية التركية، خاصة و أن النهج الإستراتيجي في صنع السياسة الإقليمية يدفع بتركيا للنظر إلى معظم جيرانها كمصدر تهديد محتمل لأمنها، و بعبارة أخرى "تظل الرؤية التركية الإقليمية

---

(1) Kemal Krisci ,**Post Cold –War Turkisch Security and the Middle East Review of international**, Affairs , vol.1 , No, 2, July, 1997, p 2.

(1) Malik Muflt,**Daring and Caution in Turkey policy,Middle East journal**,vol,52,No.1,winter,1998.p33-34.

غارقة في الشعور بوجود خطر دائم ، و الذي ازدادت حدته منذ انتهاء الحرب الباردة[1]، و لا تنفصل منطقة الشرق الأوسط عن هذا النهج التركي تقليديا، تعد تركيا دولة شرق أوسطية، و مع انتهاء الحرب الباردة و أزمة الخليج الثانية أصبح أمن واستقرار تركيا مرتبطا بشكل وثيق بالتطورات في منطقة الشرق الأوسط"[2]، **وضمن هذا المنظور ذهبت تركيا إلى إدارة مشكلاتها الأمنية في إطار منطقة الشرق الأوسط ضمن ثلاثة أوجه:**[3]

-ثنائي من خلال العلاقات بدول الشرق الأوسط المجاورة.

-إقليمي عبر الاهتمام بتوفير الأمن و الاستقرار في المنطقة (أي القضايا التي تشكل تحدي للأمن التركي كصراع العربي الإسرائيلي والقومية العربية، و الأصولية الإسلامية ،و تكديس الأسلحة، والإرهاب و التدخل الخارجي و النافس بشأن توازن القوى في الشرق الأوسط.

ورغم ما تعكسه العملية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي من تأثير إيجابي في البيئة الإقليمية للشرق الأوسط من المنظور التركي، فيما يخص عدم إمكانية نشوب مواجهة عربية إسرائيلية و تطورها لتشمل دائرة أوسع، فضلا عن غياب أية قوة مهيمنة أو أية دولة في المنطقة لها الرغبة أو القدرة في تهديد تركيا، كانت الاهتمامات/ التهديدات الإقليمية المتجددة (الأصولية الإسلامية و الإرهاب، و أمن الحدود، و الحد من التسلح....)، و التي تنبع من الأساس من البيئة المحلية للمنطقة، تجبر تركيا على أن لا تبقى غير مكترثة أو أن تتعامل معها من موقف انعزالي.[4]

---

(2) Malik Muflt ,**op.cit**,p41-42.

(3) Kemal Krisci ,**op.cit**.p2-4.

(٤) شادي أورغوفنتش، **الأمن التركي و الشرق الأوسط**، **الدراسات الفلسطينية**، العدد ٢٦، ربيع ١٩٩٦، ص ١٠٢، ١٠٤.

(١) هيثم الكيلاني، **تركيا و العرب، دراسة:في العلاقات العربية التركية**، (أبوظبي: مركز الدراسات و البحوث الإستراتيجية، سلسلة دراسات إستراتيجية (٠٦)، ١٩٩٦)، ص ٧٩.

ويدرك المسؤولون الأتراك أن مشاركة تركيا في هذه الاهتمامات يأتي في إطار تصورهم لمكانتها الأمنية بوصفها جسرا (حلقة وصل) و متراسا (للتصدي للأخطار ومشاركتها في احتوائها) في آن واحد في الشرق الأوسط ،و لكن هذا التصور الأمني ليس قائما بذاته و إنما يأتي في إطار جهد دولي مشترك لتحسين البيئة الأمنية في المنطقة حسب وجهة النظر الغربية.[١]

وتحرص تركيا أن لا تذهب تلك المشاركة إلى حد التدخل والهيمنة و التأثير بل إلى التشاور و التعاون في المصالح و القضايا ذات الاهتمام المشترك، باعتبار أنها ليست مرغمة بل أن لها الرغبة في ذلك، وأن أفضل وسيلة لضمان أمن تركيا يكون في بناء جو من الثقة المتبادلة مع كافة الدول المجاورة.[٢]

وتكمن هذه المصالح بالأساس في عدم تعرض تركيا للتهديد سواء من الدول المجاورة نفسها (سوريا و إيران و العراق)، أو أن تستخدم أرضيها لتكون ممرا- بواسطة طرف أو أطراف أخرى لتهديد الأمن التركي عبر استغلال القضية الكردية ،و التي تعتبرها تركيا في مقدمة اهتماماتها الأمنية في المنطقة، و في المقابل تجد نفسها في بوضع حرج لاسيما و أنها تدخل في علاقات ودية مع دول الجغرافي نتيجة مواريث تاريخية أو مشكلات مزمنة أو آنية ،إضافة إلى أن الحدود المشتركة بين تركيا و دول المنطقة تشكل نحو ٦٠ % من إجمالي حدودها البالغة ٢٧٥٣ كلم، وتتميز هذه الدول بخصوصية معينة، فلا تملك تركيا ميزة إستراتيجية بالنسبة للسكان و مساحة الأرض حيال إيران، و هي أضعف عسكريا من حيث الصواريخ و الأسلحة غير التقليدية من سوريا، و من وجهة نظر تركيا فإن لهذه الدول طموحات إقليمية قيادية أو أن اضمحلت بالنسبة للعراق)، و أنها

---

(٢) هيثم الكيلاني، **مرجع سابق**، ص١٠٣.

(١) سعد ناجي جواد، و منعم صاحب حسني، **الأمن التركي بين مهمتين**، **السياسة الدولية**، العدد ١١٦، أفريل ١٩٩٤، ص٤٦.

منتجة رئيسية للنفط، و لها إمكانيات زراعية كبيرة، كما أن عدد السكان في كل منها كبير بالمقياس الإقليمي.[١]

ويزداد القلق الأمني لتركيا خصوصا مع امتلاك سوريا و إيران أسلحة معقدة و صواريخ أرض –أرض قادرة على إحداث دمار شامل، وتشير التقارير و الدراسات التركية إلى أن المنشآت التركية و المراكز السكانية و السدود و محطات الطاقة و القواعد الجوية و المقرات العسكرية تقع في مرمى هذه الأسلحة.[٢]

وعلى العموم يعتبر المخططون الإستراتيجيون الأتراك سوريا والعراق المصدر الأساسي للتهديد الخارجي في منطقة الشرق الأوسط لاسيما سوريا التي تدخل معها في مشاحنات غير ذات جدوى و التي من المحتمل أن تتحول إلى صراع مسلح.

حيث تعارض سوريا بناء السدود التركية على مجرى نهر الفرات و روافده، كجزء مشروع الغاب، و التي خفضت- حسب السوريون- تدفق المياه بقدر كبير إلى سوريا ، و تطالب سوريا و منذ فترة طويلة باسترجاع لواء الاسكندرون الذي لم تتنازل دمشق عن أصله العربي السوري، إلا أن فقدان اللواء بالنسبة لسوريا كدولة تطمح أن تكون دولة إقليمية هو إثبات دائم على هيمنة القوة التركية، و تذهب القيادة السياسية التركية و المؤسسة العسكرية إلى اتهام سوريا بالارتباط مع حزب العمال الكردستاني واعتبارها القوة الأساسية المعرضة و الداعمة لعمليات الحزب منذ بداية شنها عام ١٩٨٤م عن طريق إيواء عناصر الحزب و تدريبهم في معسكرات داخل أراضيها أو في سهل البقاع بلبنان،[٣] و لذا باتت مسألة أمن الحدود إلى جانب المياه، من أهم بنود اجتماعات مسئولي البلدين منذ منتصف الثمانينات.

---

(٢) فيليب روبنس، **تركيا و الشرق الأوسط**، ترجمة: ميخائيل نجم خوري، (دمشق :دار قرطبة للنشر والتوزع و الأبحاث)، ص ٦٢-٦٤.

(1) Kemal Krisci ,**op.cit**.p4.

(١) جلال معوض، **صناعة القرار في تركيا و العلاقات العربية التركية**، **مرجع سابق**، ص١٩٨.

كما شكلت العلاقات بين سوريا و اليونان عاملا مؤثرا في رؤية تركيا إلى سوريا كعامل تهديد أمني، لاسيما و أن تركيا ترى في اليونان عدوا تقليديا لها على الرغم من عضويتهما في حلف الأطلسي، وكانت زيارة الخارجية السوري لأثينا ١٩٩٥/١٠/٣٠م (مناسبة إصدار تصريحات يونانية تؤكد على موافقة سوريا لتأمين حق الهبوط لطائراتها الحربية، في حين أكدت سوريا أن علاقتها مع اليونان محددة الأهداف و أن سوريا لا تسمح لأي جهة باستخدام أراضيها". وفي حالة وجود اتفاق كهذا بين سوريا و اليونان فإن الأقمار الصناعية تكشفه و تكشف حركة أي طائرة يونانية لدى انطلاقها من أي أرض سورية.[١] و حسب الأتراك فإن ذلك قد أظهر الشراكة الإستراتيجية التي بدأت تكمن بين الدولتين بدءا من عام ١٩٩٠م،[٢] الأمر الذي دفع دبلوماسي تركي متقاعد إلى القول بأن على تركيا أن تضع إستراتيجية لخوض معركتين و نصف المعركة، ضد اليونان و ضد سوريا و ضد حزب العمال الكردستاني،[٣] و يبدو أن التصعيد المتكرر بين تركيا وسوريا على تلك الخلفية قد خفت حدتها بصورة واضحة بعد إبرام البرتوكول الأمني بين البلدين في تشرين الأول/سبتمبر ١٩٩٨م، و تجديده بإبرام اتفاقية أخرى في سبتمبر/٢٠٠١.

و في المقابل شكلت تعاظم قدرات العراق العسكرية قبل حرب الخليج الثانية مصدر تهديد للأمن القومي التركي من وجهة نظر القيادة السياسية التركية و المؤسسة العسكرية ،ففي ١٩٩١/٠٢/١٦م ذكر الرئيس"أوزال" أن العراق كان يشكل تهديدا كبيرا لجيرانه، كان سيضرب سوريا أو تركيا بعد إيران و الكويت و كان تصرفنا حكيما في مساندة القضاء على هذا التهديد العسكري و لهذا وافقنا على السماح لقوات أمريكية باستخدام قاعدة "أنجرليك".[٤]

وعلى الرغم من أن العراق ليس في وضع يسمح له بالتهديد العسكري لتركيا و على امتداد فترة طويلة مقبلة، أثارت التطورات التي حصلت في العراق بعد الحرب قلق تركيا لاسيما إعلان الدولة

---

(٢) هيثم الكيلاني، **مرجع سابق**، ص٨٢.

(3) Malik Muflt ,**op.cit**,p35.

(4) Kemal Krisci ,**op.cit**.p4.

(١) هيثم الكيلاني، **مرجع سابق**، ص٥٦.

الفيدرالية الكردية شمال العراق و منع بغداد من فرض سلطتها المركزية على هذه المنطقة و الصدامات الدموية بين الحزبين الرئيسيين لأكراد العراق، و زاد من تخوفها محاولات حزب العمال الكردستاني استغلال الفراغ الناشئ و في الشمال العراقي لتأسيس قواعد له هناك ينطلق منها لشن هجمات داخل تركيا، و من منظور الأمن القومي التركي اتفق صانعوا القرار الأتراك على اعتبار العراق في وضعه الراهن قد :"أصبح مصدر القلق الأمني الأول و مركز الاستقطاب الرئيسي لساسة تركيا الشرق أوسطية اعتبارا من انتهاء حرب الخليج.

من جهة أخرى، يمثل انتشار مظاهر الأصولية الإسلامية ونشاطات الجماعات الإسلامية في دول الشرق الأوسط إحدى التحديات التي تواجه الأمن و الاستقرار الإقليمي في المنطقة على المستوى العام في ظل معطيات النظام الدولي الراهن، و تمثل هذه المظاهر و النشاطات إحدى القضايا المشتركة التي تجمع تركيا مع المنطقة، و رغم أن تركيا توصف بأنها ذات نمط ديمقراطي قادرة على استيعاب الإسلاميين في إطاره، تنظر النخبة العلمانية الحاكمة و المؤسسة العسكرية بعين الريبة و الشك إلى انتشار مظاهر الصحوة الإسلامية/الدينية التركية، و ذهبت إلى محاربتها بإعلان :"أن الأصولية الإسلامية ثم حزب العمال الكردستاني في مقدمة المخاطر على الأمن القومي التركي".[1]

تعاني تركيا منذ بداية التسعينات من تصاعد العمليات الإرهابية العنيفة للمنظمات الإسلامية المتطرفة و بخاصة في مجال اغتيال عناصر بارزة من المثقفين العلمانيين كمنظمة" الحركة الإسلامية الثورية" و "الثأر الإسلامي" و غيرها، و تميل تركيا إلى التركيز على العوامل الإقليمية لهذا العنف دون الخوض في العوامل الداخلية المجتمعية المسؤولة عنه، و تحرص على التعامل مع أنشطة تلك المنظمات من منظور إقليمي لاسيما مع تردد وجود ارتباط لهذه المنظمات بإيران و استفادة بعضها من خبرة المشاركة في الحرب

---

(١) هاكان ياوز، **العلاقات التركية الإسرائيلية من منظور الجدل حول الهوية التركية**، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ٣٣، شتاء ١٩٩٨، ص٦٥.

الأفغانية ضد الاحتلال السوفيتي وتزايد الأنشطة المماثلة في دول أخرى في المنطقة،كدول شمال إفريقيا (دون أن تتطور عمليات العنف و الإرهاب المنفذة من جانب منظمات إسلامية متطرفة في تركيا إلى مستوى الذي بلغته عمليات منظمات مماثلة في بعض الدول العربية (كالجزائر ومصر)، الأمر الذي لا يمكن أن يستبعد معه وجود نوع من التنسيق بين هذه المنظمات و نشاطاتها في تركيا و هذه الدول العربية كتعبير عن تزايد الحركة الأصولية في دول الشرق الأوسط. و لهذا يتعين مواجهة هذا التنسيق –المرجح- بتنسيق آخر بين الدولة التركية و هذه الدول،[١] و هو ما يفسر ضمن عوامل أخرى اتجاهها إلى عقد اتفاق مع إسرائيل للتعاون في مجال مكافحة الإرهاب عام ١٩٩٤م،[٢] لاسيما و أن إسرائيل تعاني من العنف الإسلامي "المرتبط بالمنظمات الفلسطينية الإسلامية المعارضة لإطار التسوية على المسار الفلسطيني"،و لا ينصرف هذا التعاون إلى مكافحة نشطات "الجماعات و المنظمات الإسلامية المتطرفة" و لكنه يشمل أيضا استفادة تركيا من أساليب إسرائيل وخبرتها في مكافحة تركيا لعمليات العنف المرتبطة بالمنظمات الكردية و اليسارية التركية.[٣]

وذهبت تركيا إلى إقامة علاقات تعاون أمنية مع تونس منذ مارس/١٩٩٠م لمواجهة التطرف الإسلامي في كلا البلدين و قطع أي علاقة بين منظمة "الثأر الإسلامية" التركية و"حركة النهضة الإسلامية" التونسية.[٤] و في أيلول/٢٠٠١ أبرمت تركيا و الجزائر مذكرة تفاهم لإقامة تعاون ثنائي وطيد في مجال التعاون الأمني و مكافحة الإرهاب وتبادل المعلومات حول نشاطات الجماعات المتطرفة في كلا البلدين، وتمتلك تركيا و مصر و الأردن فضلا عن باقي الدول

---

(١) جلال معوض، **الإسلام و العنف السياسي في تركيا، في ظاهرة العنف السياسي من منظور مقارن**، تحرير نفين عبد المنعم مسعد، (دمشق :مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة، ١٩٩٥)، ص ١٦٨.

(٢) هاكان ياووز، **مرجع سابق**، ص ٦٣.

(٣) جلال معوض، **صناعة القرار في تركيا و العلاقات العربية التركية، مرجع سابق**، ص ٢١٧.

(٤) جلال معوض، **نفس المرجع**، ص ٢١٦.

العربية نظرة مشتركة و مبادئ متطابقة حول مكافحة الإرهاب و أدانت الأعمال الإرهابية أي كانت دوافعه و مرتكبوه.

وعلى المستوى الإقليمي، أدرك القادة الأتراك بأن أمامهم دورا يقومون به في المنطقة، خاصة بعد ظهور دور أمني محتمل بالنسبة لتركيا بعد حرب الخليج الثانية يتمثل بضمان أمن الخليج العربي، ويمكن القول بأن دور تركيا الإيجابي في أزمة الخليج الثانية يوحي بأن مصالح جيوإستراتيجية كبيرة لتركيا ستكون في عندما تتوصل الولايات المتحدة إلى توظيف الدور المتزايد الأهمية لتركيا، في حساباتها الإقليمية و تحقيق أهداف إستراتيجية إقليمية متماسكة، دون إغفال أن الإستراتيجية الأمريكية تعمد إلى إحياء وظيفة الموقع الإستراتيجي لتركيا في المنطقة الممتدة بين روسيا الاتحادية و البحر المتوسط لتحقيق أهداف عدة :احتواء دور روسي محتمل، و محاصرة إيران و الأصولية المنبعثة عنها، ومنع تبلور توافق عربي متضامن يشكل قطبا أساسيا في المنطقة.[١] بحيث يمثل الاستقرار في تركيا و روابطها المتواصلة مع الغرب إستراتيجية جوهرية للولايات المتحدة في الترويج لاستقرار إقليمي أكبر.[٢]

ولعل مكانة تركيا في الإستراتيجية الأمريكية أفضل ما تظهر في عبارات مساعد وزير الخارجية الأمريكي السابق"مارتن أندريك" بقوله :"....تركيا دولة علمانية و ديمقراطية إسلامية و قوة عسكرية واقتصادية ذات موقع إستراتيجي و حليف للولايات المتحدة منذ وقت طويل و أحد تحدياتنا أن نجد طريقة لاستعمال أفضل لهذه العوامل في السعي وراء أهدافنا في الشرق الأوسط...."[٣]

---

[١] ناصيف حتى، **مستقبل العلاقات العربية مع القوى الكبرى**، **شؤون عربية**، العدد٩٣، مارس/١٩٩٨، ص ١١٢.

[2] Mohmut Balie Dykan,**Turkey perspectives on Turkisk-US Relations**,**Middle East journal**,vol.50,No.3,1996.p347.

[١] تقرير معهد واشنطن، شارك في إعداده، مادلين أولبرت، لين أسين، مارتن أندرك، وليام كوهين، ألكسندر هيج، صموئيل لويس، نشر في **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ١٢، خريف ١٩٩٢، ص ١١٥-١٥٣.

وكان من نتائج ذلك إدراك الأخيرة بأن تركيا مؤهلة للقيام بدور مركزي في الشرق الأوسط، و ركنا أساسيا في أية محاولة لبناء نظام أمني واسع في المنطقة و تقوم بذلك "كراس الجسر الحيوي" للمصالح الأمريكية تحت ستار التأكيد على القيمة الايجابية للدور التركي الإقليمي، و في هذا الإطار كتبت صحيفة "وول ستريت" جونال تقول : "أن تركيا تستطيع أن تقدم لأمريكا بلا ضجيج خدمات مهمة في الشرق الأوسط.[١] و باتت تركيا بذلك قوة إقليمية تحدد عبرها المصالح و السياسات الأمريكية في المنطقة،[٢] إذن من شأن القدرات العسكرية و الجوار الجغرافي اللذين تتمتع بهما تركيا أن يجعلها الدولة المثالية للقيام بهذا الدور لتصبح من الضامنيين للاستقرار و بما يساعدها على ترويج مصالحها الاقتصادية من جهة، و أن تلعب تركيا دور الموازنة ضد هيمنة القوى الإقليمية التي تهدد أو قادرة على تهديد المصالح الأمريكية في المنطقة من جهة أخرى.[٣]

والواقع فقد هيأ " تورغوت أوزال" لتركيا لتقوم بدور فاعل في أي ترتيبات لبنى أمنية سياسية في المنطقة بالتعاون مع الولايات المتحدة، و موافقة تركيا الرسمية في مارس/١٩٩١ على تخزين معدات عسكرية و ذخائر أمريكية تقليدية في أراضيها، في إطار خطط رسمتها الولايات المتحدة حتى يسهل عليها نقلها بسرعة أكبر و تكلفة أقل لاستخدامها في المنطقة في المستقبل إذا دعت الضرورة لذلك، واحتواء المسألة الكردية عبر تطور التنسيق مع الولايات المتحدة وبريطانيا في شمال العراق،سواء عبر قوة المراقبة الشمالية، لما يسمى بمنطقة الحظر الجوي في شمال العراق ،أو إطار عملية "أنقرة للسلام" للوساطة بين الحزب "الديمقراطي الكردستاني" و "الاتحاد الوطني الكردستاني" أو باستمرار قيام القوات التركية بمطاردة عناصر حزب

---

(٢) شاكر اليساوي، **دور تركيا في إطار الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط، مجلة دراسات عربية**، السنة ٢٧، سبتمبر/١٩٩١، ص ٤٧.

(٣) نبيل حيدري، **تركيا:دراسة في السياسة الخارجية منذ عام ١٩٥٤**، (دمشق:دار قرطبة للنشر و التوثيق و الأبحاث، ط١، ١٩٨٦)، ص ١٧٧.

(٤) مصطفى كامل، **الأمن الإقليمي و استقرار الشرق الأوسط ، المخاطر و الفرص، السياسة الدولية**، السنة٣٢، العدد ١٢٦، أكتوبر/١٩٩٦، ص ٢٤٠.

"العمال الكردستاني"،في شمال العراق، كما دأبت الأوساط التركية إلى التأكيد أن من أهم المتطلبات الضرورية للنظام الأمني الجديد في الشرق الأوسط لغرض إحلال الاستقرار و السلام في المنطقة يكون بتدمير ما تبقى للعراق من أسلحة الدمار الشامل تحت إشراف منظمة الأمم المتحدة و مواصلة الحظر الدولي على تصدير الأسلحة إلى العراق وإحكام القيود و الضوابط الدولية لمنع العراق من إعادة بناء قدراته العسكرية.[١]

وما يساعد تركيا على أن تكون أحد مرتكزات الترتيبات الأمنية لمنطقة الشرق الأوسط فضلا عن ميزات الموقع الجغرافي لها وعضويتها في حلف شمال الأطلسي إمكانية استخدام المناطق المتاخمة للحدود العراقية التركية في شن هجمات أرضية غربية ضد العراق أو طلعات جوية من القواعد التركية عند الحاجة خاصة و أن هذه القواعد مصممة لاستقبال طائرات النقل العسكرية العملاقة و قوات الرد السريع لحلف شمال الأطلسي التي استقرت مراكز تنظيمية هامة له في مناطق إستراتيجية في الأراضي التركية، و أصبح للقيادة المركزية وللحلف وجود دائم في تركيا.[٢]

وتتراوح الاستجابة العسكرية التركية لمظاهر النشاط العسكري الأمريكي في الشرق الأوسط من المشاركة في مناورات عسكرية على الأراضي التركي، إلى تقديم المساعدات اللوجستية وغيرها كلما كان ذلك ممكنا من وجهة نظر المصالح الأمنية والاقتصادية التركية وفق ما قدمته تركيا لقوات التحالف إبان أزمة الخليج الثانية.

و رغم تبدل الأهمية الإستراتيجية جزئيا بالمقارنة بما كانت عليها في فترة الحرب الباردة بالنسبة للغرب، يبقى الأخير بحاجة ماسة إلى القواعد العسكرية و الممرات الجوية من "تركيا مستقرة" (خدمات

---

[١] هيثم الكيلاني، **مرجع سابق**، ص٩٦.

[١] مسلم، **مشروع النظام الشرق أوسطي و موقف العرب و الأتراك منه و موقعهم فيه**، "في العلاقات العربية التركية"، **حوار مستقبلي** ، أورمان كولوغلو و آخرون، (بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٥)، ص ٤٠٣.

لوجستية)،إضافة إلى حاجته لشريك ممكن في التعامل مع أخطار ممكنة (حرب الخليج الثانية احتواء إيران في آسيا الوسطى...) في المناطق المجاورة لها.

وفي المحصلة، يبدو أن التوجهات التركية في المنطقة ينتابها الكثير من التعقيد و التشابك بين المصالح الوطنية التركية من جهة، والمصالح الأمريكية الأوروبية من جهة أخرى، و قد انعكس ذلك على السياسة التركية في كيفية المحافظة على التناغم الموازن بين الالتزامات التركية الأمنية في حلف شمال الأطلسي و مصالحها الإقليمية، و تعد هذه الصيغة من أكثر الصعوبات التي تواجهها هذه السياسة لاسيما في الشرق الأوسط،[1] **و ما يزيد من ذلك توفر عدة عوامل تدفع إلى هذا التعقيد من قبيل:**

-عدم رغبة الدول الغربية عموما، في زيادة تطور القدرات العسكرية التركية إلى حد يسمح لها بالتحول إلى قوة عسكرية إقليمية "كبرى" يمكنها أن تؤدي دورا مهيمنا في المنطقة، إذ أن تدخلها في أي مشكلة إقليمية يورط معها هذه الدول،فضلا عن حرصها على استمرار التوافق في توازن القوى في بحر إيجة بين تركيا واليونان و عدم تغييره بصورة جذرية لصالح الأولى، و أقصى ما تهدف إليه هذه الدول هو توفير عنصر الردع للقوات التركية سواء في مواجهة اليونان أو العراق أو سوريا أمام إدعاء تركيا بتطوير سوريا صواريخ بالستية و أسلحة كيمياوية، أو إيران (التي تملك صواريخ بالستية بعيدة و متوسطة المدى) أو مخاطر الأسلحة النووية الروسية.

-إن اتخاذ القرار العسكري التركي يتأثر بدرجة كبيرة بالعوامل الخارجية و التي تتمثل بـ: تعدد التهديدات الأمنية ،ومعارضة حلف شمال الأطلسي بأن تشكل تركيا تصورا ذاتيا لأمنها ،و الحدود الاقتصادية للميزانية التركية أمام عدم انتظام الدعم/ التمويل

---

(١) عوتي عبد الرحمان السبعاوي، و عبد الجبار مصطفى النعيمي، **العلاقات الخليجية التركية، معطيات الواقع و آفاق المستقبل**، (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ٢٠٠٠)، ص ٤٣.

الخارجي ،و الاعتماد الواضح على المعونات العسكرية الخارجية رغم التطور النسبي في الصناعة العسكرية.

-التوجه الإستراتيجي التقليدي في تركيا هو الابتعاد عن أي تورط عسكري خارج حلف شمال الأطلسي، و امتناعها عن استخدام القوة في علاقاتها الشرق أوسطية، كما أن هذا التوجه يفتقر إلى إجماع وطني حول ممارسة سياسية قوة توسيعية إمبريالية.

وفي هذا الجانب ،يعتقد الأتراك الدول الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط قادرة و ليس هناك ما يمنع من إقامة منظمات دفاعية إقليمية أو منتدى للتحاور الأمني أو تقديم المساعدة للدول الموالية للغرب عبر نقل الأسلحة و إعداد المشروعات و الخطط الأمنية، لاسيما التعاون الثنائي الأمني مع حليف إقليمي، و في هذا الإطار احتلت إسرائيل مكانة خاصة في مبادرات طرحت خلال حرب الخليج الثانية و بعدها مباشرة بشأن "التعاون الأمني الإقليمي الشرق أوسطي"، و نال معظمها دعم الدول الغربية و في مقدمتها الولايات المتحدة، على الرغم من أنه لم تتح لها فرصة التطبيق فور الإعلان عنها لاعتبارات معينة،[1] إلا أن ما حدث من توقيع اتفاق التعاون العسكري التركي الإسرائيلي قد يكون مقدمة لتحقيقه.

وترتيبا على ذلك، فإن التحدي الأمني أمام تركيا يكمن في أن تكو قادرة على أن تقف عبر مسافة أبعد نسبيا عن المخططات الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة أو تقف على مقربة أكثر من الدعوة إلى لعب دور إقليمي متعدد الأطراف و مستقل نسبيا عن هذه المخططات، لاسيما و أن تركيا تملك خبرة واسعة في إطار مشاركتها ضمن مؤتمر الأمن و التعاون الأوروبي، و في هذا الصدد يشير "حكمت تشيتين" إذا أرادت تركيا أن تلعب أي دور إقليمي جديد فانه يتحقق فقط من خلال التعاون مع جميع القوى في الشرق الأوسط مع الغرب فقط".[2]

---

(١) هيثم الكيلاني، **مرجع سابق**، ص٩٦.

(1) Wiliams Hall, **Turkey the Middle East and the Gulf crisis**, **international Affairs**,vol.68.No,4- October.1992,p 692.

وبالإضافة إلى ذلك، و في محاولة من جانبها لإزالة الهواجس العربية و الإيرانية تجاهها لاسيما بشأن طبيعة و مخاطر تعاونها العسكري و الإستراتيجي مع إسرائيل اقترحت تركيا – في سبيل إجراءات نظام الثقة و الأمن المتبادل في الشرق الأوسط، إبان زيارة وزير خارجيتها "إسماعيل جيم"، لبغداد في ٤-١٩٩٨/٠٩/٥م مبادرة إقليمية "لتوثيق العلاقات مع دول الجوار بإسم مبادرة "الجيرة" أو "منتدى الجوار" وطبقا لما ذكره "جيم"، تستهدف هذه المبادرة "إقامة جسر من التعاون بين تركيا و دول الجوار الجغرافي بما فيها العراق، و تأتي في إطار مساعي تركيا للتوصل إلى ترتيبات أمنية في المنطقة قامت بها تركيا منذ الأيام الصعبة للأزمة العراقية الأخيرة من أجل إزالة الأسباب العميقة الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية الخالقة للأزمات في العراق، و ماتزال المبادرة مطروحة، و من شأنها أن تضم جيران العراق كأعضاء بالإضافة إلى العراق نفسه بهدف خلق جو يؤدي إلى مزيد من المساعدة و الدعم..." و هو ما سبق و أن أشارت إحدى الصحف التركية في ١٩٩٧/١٢/١٩" أن وزير الخارجية التركي سيقوم بجولة في عدد من الدول العربية بهدف تحسين العلاقات بين تركيا و الدول و دول الشرق الأوسط بعد العزلة التي تعرضت لها تركيا في قمة طهران الإسلامية، و سوف يقترح خلال جولته تشكيل منظمة للأمن و التعاون الأوسط على غرار منطقة الأمن و التعاون الأوروبي.[١]

وحسب التفسيرات التركية، تتناول المبادرة ثلاثة دوائر جغرافية متداخلة.

-الأولى ثنائي يضم تركيا و العراق.

-الثانية إقليمي- فرعي يضم دول الجوار المباشر للعراق و هي في المرحلة الأولى سوريا و الأردن و إيران تليها السعودية و الكويت.

-و المرحلة الثالثة مفتوحة لسائر القوى الإقليمية الأخرى في منطقة الشرق الأوسط.

---

[١] جلال معوض، **الجديد في العلاقات العربية التركية**، مجلة البحوث و الدراسات العربية، العدد ٣٦، يوليو/١٩٩٨، ص ١٢٧-١٢٨.

وتدعو المبادرة إلى التنفيذ الكامل لكافة قرار مجلس الأمن الصادرة بحق العراق لإقامة منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل انسجاما مع الفقرة ١٤ من قرار مجلس الأمن رقم ٦٨٧ و معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية عام ١٩٩٤م، و كذلك بناء الثقة من خلال التعاون الاقتصادي و دعم الجهود التي تسهل رفع جميع العقوبات الاقتصادية عن الشعب العراقي و تضمن أمنهم، لأن حل الأزمة العراقية بشكل سلمي و إعادة العراق إلى المجتمع الدولي يجب أن يتعزز من خلال مراجعة شاملة للأمن و التعاون في الشرق الأوسط بأكمله و عندئذ يمكن للدول أطراف الاتفاق على إعلان نوايا يستند على المبادئ العامة لميثاق الأمم المتحدة ،الأمر الذي يمكن أن يتطور ليسفر عن خطوات محددة باتجاه التعاون و بناء الثقة و الأمن [١]، و حسب المسؤولون الأتراك فإن هذه المبادرة فكرة تركية محضة،قامت بها تركيا بما يتناسب مع مسؤولياتها كدولة إقليمية كي تبني الثقة في جزء من الإقليم الذي تنتمي إليه ". وقد أثارت هذه المبادرة العديد من التحفظات من جانب بعض دول الشرق الأوسط (العربية و إيران) يمكن إيجازها في غلبة الطابع الأمني على هذه المبادرة و التي تنادي بحلف أو مجموعة تضم دول عربية قبل حل الخلافات بين تركيا و كل من سوريا و العراق حول الفرات و أمن الحدود، و هو ما يشكل صعوبة حقيقية لتنفيذها.

تثير المبادرة قلق كبيرا خاصة بعد قيام تعاون عسكري بين تركيا و إسرائيل، و الرفض الإقليمي الشامل للأعمال العسكرية التركية في شمال العراق، و أنها يمكن أن تكون خطوة متقدمة لإدخال إسرائيل ضمن التفاعلات الإقليمية.

من الصعوبات إقامة نظام أمني في المنطقة على نمط مؤتمر الأمن و التعاون الأوروبي لاعتبارات.

-أن كل الدول في الشرق الأوسط تدخل في مشكلة أو أكثر على الأقل مع أحد جيرانها و هي إما مشكلات عرقية أو إقليمية-حدودية أو ثقافية أو أيديولوجية.

---

[١] محمد فتحي الشاذلي، **قضية تركيا أزمة الهوية، مرجع سابق**، ص ٤٨.

-يصعب عمليا إقناع دول عربية بتدمير أسلحتها غير التقليدية،خاصة من الصواريخ في ظل عدم قبول إسرائيل التخلي عن ترسانتها للأسلحة الدمار الشامل.[١]

-و يمكن أن تسعى تركيا في المستقبل المتطور إلى تفعيل هذه المبادرة مع توفر عوامل تساعد على وضعها على أرض الواقع لاسيما عند التوصل إلى اتفاقية تسوية نهائية لحل المشكلة الفلسطينية الضرورية للتوصل إلى سلام دائم و عادل في المنطقة على الرغم من تصريح وزير الخارجية التركي "إسماعيل جيم" في نهاية يوليو/٢٠٠١ بأن:"أنقرة طرحت قبل ثلاث سنوات بعض المبادئ لإقرار السلام فيما بين دول الجوار للعراق، و تحقيق المصالحة لكل العراقيين للأسف أعلنوا استعدادهم للتحرك في هذا الاتجاه".

---

(٢) محمد فتحي الشاذلي، **قضية تركيا أزمة الهوية، مرجع سابق**، ص ٥٢.

المبحث الثاني
مستقبل الدور الإقليمي التركي
في منطقة الشرق الأوسط

المطلب الأول
سيناريو تنامي الدور الإقليمي لتركيا
في منطقة الشرق الأوسط

إذا كانت عملية الاستشراف بطبيعتها محاطة بالعديد من الصعوبات، فإن هذا التحفظ يبدو أكثر حضورا بالنظر إلي حالة عدم الاستقرار والتغيرات المتلاحقة والممتدة التي تشهدها المنطقة في الوقت الراهن. ومن ثم، فإن الأفكار المطروحة حول مستقبل الدور التركي تظل أقرب للاجتهادات الأولية التي تتطلب المراجعة مع زيادة تبلور آثار هذه التغيرات. ويمكن الحديث بشكل عام عن ثلاثة تصورات لمستقبل الدور التركي في المنطقة، **وذلك علي النحو التالي:**

١-تصور تعزيز حضور الدور التركي وفاعليته: يقوم هذا التصور علي أن التغيرات الراهنة من شأنها أن تعزز من حضور تركيا في المنطقة، مع زيادة جاذبية أدوارها، وذلك في إطار مسارين مختلفين نسبيا، هما:

أ- مسار تعزيز الدور التركي مع تراجع القوي العربية: وذلك في إطار توقع زيادة فاعلية الدورين التركي والإيراني لملء الفراغ الإقليمي المتزايد الذي سينجم عن انشغال دول المنطقة بقضاياها الداخلية، وعجزها عن النهوض بأدوارها الخارجية بفاعلية، وهو ما يشكل امتدادا للأوضاع في مرحلة ما قبل الثورة، حيث كان تراجع الأدوار العربية أحد مصادر بروز أدوار القوي الأخرى في المنطقة. ويمكن تصور ارتباط هذا الصعود في الدور التركي بتزايد التنسيق التركي - الإيراني، أو التركي - الخليجي، مع استدعاء تحليلات أخري لإمكانية تأثير التغيرات في المنطقة في تعزيز أهمية تركيا في الفكر الاستراتيجي الغربي كحليف ديمقراطي أكثر استقرارا، و دفع إسرائيل لمعالجة أسرع

لخلافاتها مع تركيا لتحجيم السيناريوهات السلبية التي قد تنجم عن تغير البيئة الإقليمية[١]

ب - مسار تعزيز الدور التركي مرتبطا بنجاح الثورات وتفعيل التعاون العربي-التركي: فمن الناحية الاقتصادية مثلا، يمكن للإصلاحات السياسية والاقتصادية في المنطقة أن تسهم في تحسين إمكانيات التعاون الاقتصادي بين تركيا ودول المنطقة، وتفعيل مشروعات التكامل الاقتصادي وتقسيم العمل[٢]

وبشكل أكثر شمولا، فإن ديناميات الثورات داخليا وخارجيا يفترض أن تدفع النظم العربية لمراجعة سياساتها الخارجية، وزيادة استقلاليتها من خلال بدائل إستراتيجية. وتمثل تركيا بديلا استراتيجيا إقليميا مهما، وإن كان تفعيل التعاون المتوازن معه يتطلب تحقق شروط معينة، من أهمها تطوير القدرات العربية، ووجود رؤية عربية مشتركة، وزيادة التوافق الوطني داخل تركيا نفسها، ووضوح أولوياتها مع نجاحها في معالجة مشكلاتها الداخلية[٣]. وأحد المسارات المطروحة لتحقيق هذا التعاون العربي مع تركيا (وإيران) هو تحقق درجة أكبر من التقارب بين أنظمة الحكم فيها، مع السيطرة المتوقعة للقوي ذات المرجعية الدينية، بحيث تصبح نظم الحكم في المنطقة ذات

---

(1) Mohammed Ayoob, **Beyond the Democratic Wave in the Arab World**: The Middle East's Turko-Persian Future, Insight Turkey, Vol13. , No. 2 (June 2011): p70-57. - Foreign Policy Research Institute, **'Rise and Future Fall of Turkey- Iran Axis Analysis', Eurasia Review**: News and Analysis, 8-5-2011, http://www. eurasiareview. com/rise-and-future-fall-of-turkey-iran-axis-analysis-08052011/

(2) Ibrahim Ozturk, **Turkish Economy in the Age of Arab Revolutions**, Today's Zaman,3/1/2011; 'Higher oil prices to raise burden of imports',Hurriyet Daily News, 3/1/2011.

(١) محمد السيد سليم، **تركيا بديل استراتيجي إقليمي مهم**، ملف العرب وتركيا. تحديات الحاضر ورهانات المستقبل، موقع المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٩ مايو ٢٠١١:

http://www. dohainstitute. org/Home/DetailsentityID=5d045bf3-2df9-46cf-90a0- d92cbb5dd3e4&resourceId=999f7f99-1f77-49c2-8f81-8083527b5b0b

وعي أكبر بهويتها الحضارية ومسئولياتها تجاه شعوبها، وأقل تبعية للخارج، وبحيث تزداد إمكانيات تفعيل المثلث المصري – التركي الإيراني[1]

٢-تصور استمرارية حضور الدور التركي وجاذبيته مع محدودية فاعليته: وهو ما يمثل استمرارا للوضع القائم بدرجة أو أخري، وامتدادا للسياسة التركية التي تجلت في التعامل مع الثورات العربية. وبخلاف التصور الإيجابي لتعزيز الدور التركي، فإن هذا التصور لا يشترط حدوث تحولات أو تغييرات جذرية، داخلية وإقليمية، بقدر ما يقوم علي افتراض استقرار الداخل التركي، وعدم امتداد مظاهر عدم الاستقرار إليه. لكن تسارع وتيرة التغيرات الإقليمية قد يكون من شأنه الكشف بشكل أكبر عن الإشكاليات الكامنة في الدور التركي، ورؤيته ومحدودية قدرته علي تحقيق نتائج ملموسة بشكل يؤثر سلبا في الاهتمام بهذا الدور وجاذبيته، بما يدفع إلي تراجعه تدريجيا .

المطلب الثاني
سيناريو تراجع الدور الإقليمي لتركيا في منطقة الشرق الأوسط

تصور تراجع الدور التركي سواء علي مستوي الحضور أو الجاذبية والاهتمام، أو الفاعلية والتأثير، وقد ينتج ذلك جزئيا بسبب أسلوب تعامل تركيا في الشهور الأخيرة مع الثورات العربية، والإدراك السلبي لدلالات هذه السياسة، سواء من قبل الشعوب، أو النخب الحاكمة العربية "القديمة". فتذبذب المواقف التركية إزاء الثورات يهدد تركيا بفقدان مصداقيتها لدي الشعوب العربية كدولة

---

(٢) أحمد داود أوغلو، **العالم الإسلامي في مهب التحولات الحضارية**، ترجمة وتعريب: إبراهيم البيومي غانم، (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، ٢٠٠٦)، صدر العمل الأصلي في ١٩٩٤، ص ص١٨٢-١٩٤.

تؤسس سياستها الخارجية على مبادئ الحرية والعدالة والإنسانية، وهو ما ظهر أحد مؤشراته في احتجاجات ثوار ليبيا علي السياسة التركية المنحازة للقذافي في تقديرهم. وفي المقابل، فإن حذر النخب العربية "القديمة" سيتزايد إزاء تركيا بسبب ربط المواقف التركية بالعلاقات بين حزب العدالة وتنظيمات الإسلام السياسي في المنطقة. وقد دفع ذلك بعض التحليلات إلي تأكيد "نهاية سياسة العمق الاستراتيجي التركية" مع ظهور عدم حيادية تركيا في تدخلاتها في المنطقة، بما يؤثر سلبا في السياسة التركية بشكل عام، و"يعرض علاقاتها وكل استراتيجياتها العميقة للانكسار، وعلي كل الأصعدة، ليس فقط مع سوريا، بل مع المحور كله من طهران إلي بيروت مرورا ببغداد"[1]

وإذا كانت السيناريوهات السابقة تفترض في غالبيتها استمرار النظم القائمة، فإن سيناريوهات نجاح الثورات العربية واكتمالها قد تؤثر بدورها سلبا في الدور التركي. فعودة الدور المصري خلال الفترة القادمة، حال نجاح مصر في تجاوز مرحلة عدم الاستقرار الراهنة وتفعيل وجودها في الدوائر التقليدية للسياسة المصرية، من شأنه تقليل حالة الفراغ الإقليمي التي مثلت أحد مصادر بروز الدور التركي خلال السنوات الأخيرة. كذلك، قد تتزايد الصعوبات التي قد تواجه تركيا مستقبلا، حال سعيها لتطوير علاقات اقتصادية غير متكافئة مع دول المنطقة، مع زيادة ديمقراطية صنع قرارات السياسات الخارجية. كما أن الطابع الشعبوي لصناعة السياسة الخارجية قد يحمل مخاطر إثارة القضايا الخلافية في العلاقات العربية - التركية، مثل

---

(١) محمد نور الدين، **تركيا وسوريا. نهاية العمق الاستراتيجي**، السفير، 17مايو ٢٠١١، و: إبراهيم البيومي غانم، تركيا لا تكاد تصحح مواقفها، موقع السبيل، متحصل عليه يوم :٨ مايو ٢٠١١، نقلا عن :
http://www. assabeel. net/assabeel-essayists/39519

قضايا المياه والحدود، لاسيما أن سياسة تصفير المشكلات التركية لم تقدم سوي معالجات جزئية تصب في غالبيتها لصالح تركيا[١]

أخيرا، قد يتراجع الدور التركي نتيجة انكفاء تركيا علي ذاتها، حال امتداد تأثيرات التطورات الراهنة في المنطقة في صورة تصدير الثورة، أو عدم الاستقرار إلي داخل تركيا ذاتها بسبب عوامل الضعف الكامنة في بنية مجتمعها. ويشير المسئولون الأتراك بوضوح في هذا الصدد إلي المخاوف من تأثير الأوضاع في سوريا تحديدا في تعزيز قدرات حزب العمال الكردستاني علي التخطيط والحركة عبر الحدود السورية - التركية، مع تخوف أكبر من انتشار تأثيرات الأوضاع في المنطقة عامة وسوريا خاصة -لاسيما حال استدعاء الأبعاد الطائفية والإثنية- علي نحو يؤجج مطالب الأكراد والعلويين في تركيا. وأحد المؤشرات المقلقة لتركيا في هذا الصدد هو تزامن التوترات في المنطقة مع تهديدات حزب العمال الكردستاني بتصعيد أعمال العنف، عقب الانتخابات البرلمانية التركية مباشرة، حال عدم جدية الحكومة في معالجة القضية الكردية[٢]

وأخيرا، يمكن القول إنه إذا كانت غالبية التصورات تشير إلي إمكانية استمرار بروز الأدوار التركية في المنطقة (دون زيادة فاعليتها بالضرورة)، فإن الأكثر أهمية هو ما يكشف عنه العرض السابق من عدم وجود علاقة خطية بالضرورة بين تعزيز الدور التركي وتعظيم المصالح العربية أو العكس. ومن ثم، يصبح من الضروري - من المنظور العربي - إدراك حدود التلاقي والاختلاف بين المصالح التركية والعربية، مع إعطاء الأولوية لتعظيم إيجابيات التغيرات الراهنة علي القدرات الذاتية العربية، والتقييم الموضوعي لإمكانية الاستفادة من الأدوار التركية في هذا الصدد، دون تهوين أو مبالغة.

---

(2) FERAi TINC, **'The Arab Spring and Turkey's new role**,' Hurriyet Daily News and Economic Review,.5-9-2011

(1) Chris Zambelis, **'Unrest in Syria Inspires New Wave of Kurdish Activism**,' The Jamestown Foundation: Terrorism Monitor,Vol9. ,No22. ,6/2/2011.

قائمة المراجع

١- باللغة العربية:

أولا: الكتب

١. أحمد خليل إبراهيم ،" **الاتفاق العسكري التركي -الإسرائيلي، جذوره طبيعته مخاطره على الأمن القومي .العربي"**، (مركز الدراسات التركية، جامعة الموصل، ١٩٩٦).

٢. إدريس سعيد محمد ،**النظام الإقليمي للخليج العربي**،(بيروت: لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية،٢٠٠٠).

٣. الإمام محمود محمد ، **"التكامل الاقتصادي:الأساس النظري والتجارب الإقليمية مع الإشارة إلى الواقع العربي" في"الاعتماد المتبادل و الواقع العربي مقاربات نظرية"**، (بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،١٩٩٠).

٤. أوغلو داود أحمد ، **العالم الإسلامي في مهب التحولات الحضارية**، ترجمة وتعريب: إبراهيم البيومي غانم، (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، ٢٠٠٦)، صدر العمل الأصلي في ١٩٩٤.

٥. أوغلو داود أحمد ،**العمق الإستراتيجي**، (قطر:الدار العربية للعلو ناشرون،مركز الجزيرة للدراسات، ط٢، ٢٠١١).

٦. باغيش إحسان علي ،**إشكالية المياه و آثارها في العلاقات العربية التركية**، في العلاقات العربية التركية حوار مستقبلي، أورهان كولوغلو وآخرون، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٥).

٧. بكور يحي وكولارز جون ، **المشرق العربي تاريخ المياه ومشكلتها و آفاقها المستقبلية،" في المياه في العالم العربي، آفاق و احتمالات المستقبل"**، تحرير بيتر روجز و بيتر ليدون، ترجمة: شوقي جلال ، (أبوظبي :مركز الإمارات للبحوث و الدراسات الإستراتيجية).

٨. بوعشة محمد ، **التكامل و التنازع في العلاقات الدولية**، (مصر:دار الهدى للنشر،ط١، ١٩٩٨).

٩. بوقارة حسين، **التكامل في العلاقات الدولية**، (الجزائر : دار الهومة، ٢٠٠٨).

١٠. تركماني عبد الله، **تعاظم الدور الإقليمي لتركيا:مقوماته وأبعاده و مظاهره وحدوده**، (تونس:دار نقوش عربية، ط١، ٢٠١٠).

١١. جراد عبدالعزيز،**العلاقات الدولية**،(الجزائر: مرقم للنشر،١٩٩٢).

١٢. حتى يوسف ناصيف، **النظرية في العلاقات الدولية**، (بيروت: دار الكتاب العربي، ط١، ١٩٨٥).

١٣. حسن أحمد ياسر، **تركيا البحث عن المستقبل**، (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية،٢٠٠٦).

١٤. حيدري نبيل ،**تركيا:دراسة في السياسة الخارجية منذ عام ١٩٥٤**، (دمشق: دار قرطبة للنشر و التوثيق و الأبحاث، ط١، ١٩٨٦).

١٥. خليل هاني ، **الأمن المائي العربي في ضوء إمكانات التعاون واحتمالات الصراع، في مشكلة المياه في الشرق الأوسط**، ج٢، تحرير نجيب عيسى،(بيروت:مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث و التوثيق، ١٩٩٥).

١٦. خورشيد جمة فؤاد،**"تركيا الموقع الجغرافي والتطلعات الجنوبية"**، (جامعة البصرة: مجلة الخليج العربي، العدد٣-٤

١٧. دهام العزاوي دهام محمد، **الأقليات والأمن القومي العربي: دراسة في البعد الداخلي والإقليمي والدولي**،(الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع، ط٢٠٠٣،١).

١٨. دورتي جيمس وبالستغراف روبرت،**النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، ترجمة :وليد عبد الحي، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، الطبعة الأولى، ١٩٨٥).

١٩. راشدي أحمد ، ناصيف حتي، **الأمم المتحدة ضرورات الإصلاح بعد نصف قرن**، (لبنان: مركز الدراسات الوحدة العربية،١٩٩٨).

٢٠. الربيعي صاحب ،**أزمة حوضي دجلة و الفرات وجدلية التناقض بين المياه و التصحر**،(دمشق: دار الحصاد للطباعة و النشر، و دار الكلمة للطباعة و النشر والتوزيع، ١٩٩٩).

٢١. رضوان وليد ،**العلاقات العربية التركية :دور اليهود و التحالفات الدولية و الإقليمية و pkk في العلاقات العربية التركية العلاقات السورية نموذجا**،(بيروت: شركة المطبوعات للنشر و التوزيع)، ٢٠٠٦.

٢٢. روبنس فيليب ، **تركيا و الشرق الأوسط**، ترجمة: ميخائيل نجم خوري، (دمشق : دار قرطبة للنشر و التوزيع و الأبحاث).

٢٣. الزغلول ساطع، **إشكالية المياه العربية**، (عمان:مطبعة الفجر، ١٩٩٧).

٢٤. السباهي زكريا ، **المياه في القانون الدولي و أزمة المياه العربية**، (دمشق: دار طلاس، ١٩٩٤).

٢٥. السبعاوي عبد الرحمان عوتي ،و النعيمي مصطفى عبد الجبار، **العلاقات الخليجية التركية، معطيات الواقع و آفاق المستقبل**، (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ٢٠٠٠).

٢٦. **السبعاوي** عبد **الرحمن** عوني ،**" أبعاد ومؤثرات مشروع جنوب شرق الأناضول(غاب) في الأمن المائي العربي"**، (مركز الدراسات التركية، جامعة الموصل،١٩٨١).

٢٧. السبعاوي عبد الرحمن عوني ، **مكامن العداء ونقاط التفاهم في كتاب قبيس عبد الفتاح، العلاقات العراقية التركية الواقع و آفاق المستقبل**،(جامعة الموصل، ١٩٩٩).

٢٨. السبعاوي عوني ،**إسرائيل و مشاريع المياه التركية، مستقبل الجوار المائي العربي، "سلسلة دراسات إستراتيجية (١٠)"**، (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ١٩٩٧).

٢٩. السبعاوي عوني ،**إسرائيل ومشاريع المياه التركية، مستقبل الحوار المائي العربي**،(أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية (١٠)، ١٩٩٧).

٣٠. سليم السيد محمد ،**تحليل السياسة الخارجية**،(القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ط٢، ١٩٩٨).

٣١. سيار الجميل ،**العرب و الأتراك :" الانبعاث و التحديث من العثمنة إلى العلمنة"**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٧).

٣٢. صبحي مجدي ، **المسألة المائية في محادثات السلام الجارية، في المشكلات المائية في الوطن العربي**، تحرير :أحمد يوسف أحمد، (القاهرة: معهد البحوث و الدراسات العربية، ١٩٩٤).

٣٣. صبور صادق محمد ، **موسوعة مناطق الصراع في العالم**،(القاهرة: دار الأمين للطباعة والنشر والتوزيع، ج١،ط١، ٢٠٠٢).

٣٤. صلابي علي محمد ، **الدولة العثمانية** ،(دمشق : دار البيارق ، ١٩٩٩).

٣٥. طونش حاقان ، **مشكلة المياه في المنطقة: وجهة نظر تركية، في مشكلة المياه في الشرق الأوسط**، ج١، تحرير نجيب عيسى،(بيروت:مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، ١٩٩٤).

٣٦. عبد السلام رفيق ، **في العلمانية و الدين و الديمقراطية**، (بيروت: الدار العربية للعلوم، ٢٠٠٨).

٣٧. العبد الله حسن ، **الأمن المائي العربي**، (بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجية و البحوث و التوثيق، ١٩٩٢).

٣٨. على إبراهيم ماجد ،**قانون العلاقات الدولية في السلم و الحرب**، (القاهرة: مطابع الطوبجي التجارية،١٩٩٣).

٣٩. عودة جهاد ، **النظام الدولي**، (مصر: دار الهدى، ط١، ٢٠٠٥).

٤٠. عوض جلال عبد الله ،**صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية التركية**، (بيروت: مركز الدراسات العربية،١٩٩٨).

٤١. عيسى محمود حامد ، **القضية الكردية في تركيا**،(القاهرة: مكتبة مذ بولي، ط٢٠٠٢،١).
٤٢. كداوي محمود طلال ،" **الأبعاد الاقتصادية للاتفاق العسكري التركي -الصهيوني**"،(بغداد: بيت الحكمة، دراسات سياسية، العدد الثاني، ١٩٩٩)
٤٣. الكعكي أحمد يحي، **الشرق الأوسط وصراع العولمة**، (بيروت: دار النهضة العربية، ط٢٠٠٢،١).
٤٤. كلايجوغلو أرسين، **السياسة الخارجية التركية والأمن الإقليمي والتعاون في الشرق الأوسط**، (عمان: في ندوة الحوار العربي التركي، منتدى الفكر العربي ١٨-١٩ آذار /مارس ١٩٩٦).
٤٥. الكيلاني هيثم ، **تركيا و العرب، دراسة في العلاقات العربية التركية**، (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، سلسلة دراسات إستراتيجية،(٠٥)، ١٩٩٦).
٤٦. المجذوب طارق ، **إشكالية المياه و أثرها على العلاقات العربية التركية**، في العلاقات العربية التركية حوار مستقبلي، أورهان كولوغلو و آخرون، (بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٥).
٤٧. محفوظ سعيد عقيل ،سوريا **و تركيا :الوقع الراهن و احتمالات المستقبل**،(بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،ط 1 ،٢٠٠٩).
٤٨. محمودي عبد القادر ، **النزاعات العربية-العربية و تطور النظام الإقليمي**، (الجزائر : منشورات ANE، ٢٠٠٠).
٤٩. مسلم،**مشروع النظام الشرق أوسطي و موقف العرب و الأتراك منه و موقعهم فيه**، "في العلاقات العربية التركية"،حوار مستقبلي، أورهان كولوغلو و آخرون، (بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٥).
٥٠. مصباح عامر ، **تحليل التكامل الدولي** ، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ط ٦، ٢٠٠٨).
٥١. معوض جلال ، **العلاقات الاقتصادية العربية التركية**، (أبوظبي:مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، ١٩٩٨).

٥٢. معوض جلال ، **صناعة القرار في تركيا و العلاقات العربية التركية**، (بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٨).

٥٣. معوض جلال ،**المياه و الدور التركي الإقليمي في مرحلة ما بعد أزمة الخليج**، في حتى لا تنشب حرب عربية –عربية أخرى،(من دروس حرب الخليج)، تحرير كامل السيد، (القاهرة:مركز البحوث و الدراسات السياسية ١٩٩٢).

٥٤. ميلمان يوسي و راييف دان ، **جواسيس المخابرات الإسرائيلية**، (عمان، ترجمة دار الجليل للنشر والدراسات الفلسطينية ،ط١، ١٩٩١).

٥٥. الناصري خليل ، **التطورات المعاصرة في العلاقات العربية التركية**،(بغداد: مطبعة الراية، ١٩٩٠).

٥٦. الناصري خليل إبراهيم ، **التطورات المعاصرة في العلاقات العربية التركية**، (بغداد: دار الحرية، ١٩٩٠).

٥٧. النعيمي أحمد ،**السياسة الخارجية**،(عمان:دار زهران للنشر و التوزيع،٢٠٠٩).

٥٨. النعيمي نوري أحمد ، **السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية**،(بغداد: دار الحرية للطباعة،١٩٧٥).

٥٩. نور الدين محمد ، **الشرق الأوسط في السياسة الخارجية التركية" في العرب و الأتراك في عالم متغير"**،ج١، تحرير ميشال نوفل،(بيروت:مركز البحوث والدراسات الإستراتيجية و التوثيق، ١٩٩٣) .

٦٠. نور الدين محمد ، **تركيا في الزمن المتحول"قلق الهوية وصراع الخيارات"**،(بيروت:رياض الريس للكتب والنشر، ١٩٩٧).

٦١. نور الدين محمد ، **حجاب و خراب :الكمالية و أزمات الهوية في تركيا**، (دار رياض الريس للكتب و النشر،ط١، 2010).

٦٢. نوفل ميشال ، **عودة تركيا إلى الشرق :الاتجاهات الجديدة للسياسة التركية**، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، ط١، ٢٠١٠).

٦٣. هلال رضا ، **تركيا من أتاتورك إلى أربكان الصراع بين المؤسسة العسكرية و الإسلام السياسي**،(بيروت:دار الشروق للنشر والتوزيع، ١٩٩٩).

٦٤. هويدي فهمي ، المفترون :خطاب التطرف العلماني في الميزان، (القاهرة: دار الشروق، ط٢، ١٩٩٩).

٦٥. ورغي جلال ، **الحركة الإسلامية التركية:معالم التجربة وحدود المنوال في العالم العربي**، (بيروت، الدار العربية للعوم ناشرون، ط١، ٢٠١٠).

٦٦. وهبان أحمد ، **الصراعات العرقية وإستقرار العالم المعاصر**، (الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر،١٩٩٧).

ثانيا: الدوريات

١- المجلات:

أ- المجلات باللغة العربية:

١. أبو اليزيد اشرف ، أحلام تركية، **العربي** ، العدد ٥٣٩ ، أكتوبر ٢٠٠٣.

٢. أورغوفنتش شادي ، **الأمن التركي و الشرق الأوسط**، **الدراسات الفلسطينية**، العدد ٢٦، ربيع ١٩٩٦.

٣. بدر العناد مجذوب ،**أزمة المياه العربية و مشاكلها و تأثيرها في معالجة الفجوة الغذائية العربية**، **شؤون عربية**، العدد ٨٦، ١٩٩٥.

٤. البياتي هزاع عدنان ،**الوظيفة السياسية لمشاريع المياه التركية**، **شؤون الأوسط**، العدد ٩٩، سبتمبر ٢٠٠٠.

٥. تركماني عبد الله ، **"تركيا الصاعدة في الشرق الأوسط"**، الوقت (جريدة إلكترونية)، العدد ١٠٧٤، ٢٠٠٩/١/٢٩.

٦. توتشي ناتالي ، **"أبعاد الدور التركي في الشرق الأوسط"**، **السياسة الدولية**، العدد ١٨٢، أكتوبر ٢٠١٠.

٧. جواد ناجي سعد ، و حسني صاحب منعم ، **الأمن التركي بين مهمتين**، **السياسة الدولية**، العدد ١١٦، أفريل ١٩٩٤.

٨. جوهر إسلام ، عبد الوهاب شادي ، **"سياسة تركيا تجاه المشرق العربي: العراق و سوريا و لبنان"**،**مجلة أوراق الشرق الأوسط**، (القاهرة: المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط)، العدد ٤٣، جانفي ٢٠٠٩.

٩. حتى ناصيف ،**مستقبل العلاقات العربية مع القوى الكبرى**، **شؤون عربية**، العدد ٩٣، مارس/١٩٩٨.

١٠. الدباغ حامد رياض ،**مشكلة المياه في العراق، في مشكلة المياه في الشرق الأوسط**، ج١، تحرير نجيب عيسى، (بيروت:مركز الدراسات الإستراتيجية و البحوث و التوثيق، ١٩٩٢).

١١. سالم صلاح ،**" المشكلة الكردية وإنعكاساتها على دول المنطقة"**، **مجلة السياسة الدولية**،(مصر: مركز الدراسات الإستراتيجية الأهرام، العدد١١٦، أفريل ١٩٩٤).

١٢. السامرائي سالم محمود ، **المساومة في السياسة الخارجية التركية**،**المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد ١٣، شتاء ٢٠٠٧.

١٣. صالح عبد الله ،**" الاتفاق التركي الإسرائيلي وعملية التسوية والسلام"**، **السياسة الدولية**، العدد ١٢٥ ، يوليو /تموز ١٩٩٦.

١٤. صالح عبد الله ،**" أبعاد الحملة التركية على الأكراد"**، **مجلة السياسة الدولية**،(مصر: مركز الدراسات الإستراتيجية الأهرام، العدد ١٢١، جويلية ١٩٩٥).

١٥. صبحي مجدي ،**تركيا و الأمن القومي العربي السياسة المائية و الأقليات**، **المستقبل العربي**، السنة ١٦، العدد١٦٠، ١٩٩٢، ص١١٩-١٢٠.

١٦. صقر عاطف ، **صراع المياه و مشكلة الأكراد و الحل كما يراه السوريون**، **الأهرام**، العدد٤٠٠٣٠، ١٩٩٦/٠٦/١٨.

١٧. طلاس مصطفى ،" **التعاون التركي الإسرائيلي**"،" **مجلة الفكر السياسي**"، العدد الأول، اتحاد الكتاب العرب، دمشق ١٩٩٧.

١٨. عامر صلاح ، **نهر النيل و الاتفاقية الجديدة للأنهار الدولية**، **الأهرام**، العدد ٤٠٣٩٣، ١٩٩٧/٠٦/٢١.

١٩. عباس أحمد عبد البديع ،" **أزمة المياه من النيل إلى الفرات"**، **السياسة الدولية**، أبريل /نيسان ١٩٩.

٢٠. عباس قاسم ، **الأطماع بالمياه العربية و أبعادها الجيوبولتيكية**، **المستقبل العربي**، العدد ١٧٤، ١٩٩٣.

٢١. عبد الجواد زكريا ،**"حوار مع مسعود البرازاني وجلال الطالباني"**، **مجلة العربي**،الكويت، وزارة الإعلام العدد ٥٠٨، مارس ٢٠٠١.

٢٢. عبد المنعم و القريشي ،**تطور العلاقات الاقتصادية العربية التركية واقعا و توقعا**، دراسة في الاقتصاد السياسي لعلاقات الجوار الجغرافي، **شؤون عربية**، العدد ٨٢، ١٩٩٥.

٢٣. عثمان عوض السيد ، **"حزب العمال الكردستاني التركي: من الكفاح المسلح...إلى النضال السلمي" مجلة السياسة الدولية**،(مصر: مركز الدراسات الإستراتجية الأهرام، العدد ١٤٩، ٢٠٠٢).

٢٤. عرفان عبد الله ، **الاقتصاد في السياسة التركية اتجاه كردستان**، **مجلة السياسة الدولية**، العدد ١٨٢، أكتوبر ٢٠١٠.

٢٥. العلاف إبراهيم خليل ، **دور تركيا في تحقيق الأمن الإقليمي**، **أوراق تركية**، جامعة الموصل، العدد١٨، ربيع ٢٠٠٢.

٢٦. غازي حسين ، **تركيا و العرب و إسرائيل**،**مجلة الفكر السياسي**،السنة الثانية، العدد ٤- ٥، شتاء ١٩٩٨.

٢٧. فريج يوسف حنا ،**" المسألة القومية الكردية في العراق والتدخل الأجنبي في المنطقة"**، **مجلة قراءات سياسية**،(العدد٣ ١٩٩٣).

٢٨. كامل مصطفى ،**الأمن الإقليمي و استقرار الشرق الأوسط ،المخاطر و الفرص**، **السياسة الدولية**، السنة٣٢، العدد ١٢٦، أكتوبر/١٩٩٦.

٢٩. كيوان مأمون ،**الخلاف المائي التركي السوري العراقي، خلفياته و أبعاده و احتمالاته المستقبلية**، **شؤون عربية**، العدد٨٧، ١٩٩٦.

٣٠. ليتيم فتيحة ،**تركيا و الدور الإقليمي الجديد في منطقة الشرق الأوسط، مجلة المفكر**، (بسكرة: كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية)، العدد الخامس، مارس٢٠١٠.

٣١. مان إيلان و وهبي مايكل بول ،**سياسات المياه الجديدة في الشرق الأوسط، شؤون الأوسط**، نيسان/أبريل.

٣٢. محمد عبير الغندور عاطف ،**جدلية بدائل التوجه السياسي التركي المعاصر** ، **مجلة دراسات الشرق الأوسط:** ، العدد السادس، المجلد الثالث،جامعة حلوان، مصر،٢٠١١.

٣٣. المداح محمد ، **أزمة مياه الفرات و العلاقات العربية التركية، شؤون عربية**، العدد ٦٥، ١٩٩١.

٣٤. مظلوم جمال محمد ،" **المياه والصراع في الشرق الأوسط"، الباحث العربي**، العدد ٢٢ ، كانون الثاني،/يناير، آذار /مارس ١٩٩٠ .

٣٥. معوض جلال ، **الإسلام و العنف السياسي في تركيا، في ظاهرة العنف السياسي من منظور مقارن**، تحرير نفين عبد المنعم مسعد،(دمشق : مركز البحوث و الدراسات السياسية، القاهرة، ١٩٩٥).

٣٦. معوض جلال ، **الجديد في العلاقات العربية التركية،مجلة البحوث و الدراسات العربية**، العدد ٣٦،يوليو/١٩٩٨.

٣٧. معوض جلال ، **تركيا و الأمن القومي العربي،السياسة المائية و الأقليات، المستقبل العربي**، العدد ١٦٠، ١٩٩٢.

٣٨. معوض جلال ،**مياه الفرات و العلاقات العربية التركية، شؤون عربية**، العدد ٦٥، ١٩٩١.

٣٩. معوض جلال عبد الله ، **عوامل وجوانب تطور العلاقات التركية الإسرائيلية في التسعينات**،" شؤون عربية "،كانون الأول / ديسمبر، ١٩٩٦.

٤٠. معوض جلال عبد الله ، **عوامل وجوانب تطور العلاقات التركية الإسرائيلية في التسعينات،" شؤون عربية "**، كانون الأول / ديسمبر، ١٩٩٦.

٤١. معوض جلال عبد الله ،**صناعة القرار في تركيا و العلاقات العربية التركية،المستقبل العربي** ، العدد ١٢٧، جانفي ١٩٩٨.

٤٢. المنصور خليل ، **السياسة السورية تجاه المسألة المائية في تركيا، مجلة البحوث و الدراسات العربية**، العدد ٢٧، ١٩٩٧.

٤٣. نافع موسى بشير ،**تركيا و خياراتها السياسية الكبرى**، صحيفة **"القدس العربي"**، لندن ٢١ أغسطس، ٢٠٠٨.

٤٤. نور الدين محمد ،" **تركيا...إلى أين؟ دور و تحديات" مجلة المستقبل العربي**، السنة ٣٢ العدد ٣٦٤،جوان ٢٠٠٩.

٤٥. نور الدين محمد ، **سياسة حافة الهاوية التركية مقاربة الدوافع و الاستهدافات،مجلة شؤون الأوسط** ،العدد ٧٦، أكتوبر١٩٩٨، ص١٠.

٤٦. ياووز هاكان ،**العلاقات التركية الإسرائيلية من منظور الجدل حول الهوية التركية، مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ٣٣،شتاء ١٩٩٨.

٤٧. اليساوي شاكر ،**دور تركيا في إطار الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط، مجلة دراسات عربية**، السنة ٢٧،سبتمبر/١٩٩١.

ثالثا : المعاجم والقواميس

١. ايفانز غراهام و نوينهام جيفري: **قاموس بنغوين للعلاقات الدولية**، (دبي:ترجمة مركز الخليج للأبحاث، ١٩٩٧).

٢. الكيالي عبد الوهاب زهيري وكامل ،**الموسوعة السياسية**،(بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1974).

٣. محمود محمد ربيع و صبري إسماعيل مقلد،**موسوعة العلوم السياسية**،(الكويت : ب د ن ، 1993-1994) .

رابعا : الملتقيات والمؤتمرات

١. المؤتمر القومي العربي السابع، **حال الأمة العربية**،(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٩٧).

٢. تقرير معهد واشنطن، شارك في إعداده، مادلين أولبريت، لين أسين، مارتن أندريك، وليام كوهين، ألكسندر هييج،صموئيل لويس، نشر في **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ١٢، خريف ١٩٩٢.

خامسا: الدراسات غير منشورة

١. آمنة عيساوة ،**الدور الإقليمي الإيراني في النظام الشرق أوسطي بعد الحرب الباردة**،**مذكرة ماجستير**، (جامعة الحاج لخضر،باتنة،كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية،٢٠٠٩).

٢. جمال العيدي فورار، **مشكلة حماية الأقليات في ضوء القانون الدولي**(رسالة لنيل شهادة الماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، ٢٠٠١).

٣. حجار عمار ، **السياسة المتوسطية للاتحاد الأوروبي، مذكرة ماجستير**،(باتنة: كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية،٢٠٠٢).

٤. زغوني رابح ، **تفسير السياسة الخارجية الفرنسية تجاه العراق منذ حرب الخليج الثانية: فحص المقتربات النظرية، مذكرة ماجستير**، (جامعة الحاج لخضر، باتنة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، ٢٠٠٨).

٥. سامية ربيعي ،**آليات التحول في النظام الإقليمي – النظام الإقليمي لشرق آسيا – مذكرة ماجستير**، (جامعة منتوري ،قسنطينة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، ٢٠٠٨).

٦. شفيعة حداد ،**توجهات السياسة الخارجية التركية بعد الحرب الباردة**،**مذكرة ماجستير**،(جامعة الحاج لخضر، باتنة،كلية الحقوق ،قسم العلوم السياسية،٢٠٠٣).

٧. عموش عبد الحكيم ، **تحليل أبعاد ظاهرة نزاعات الأقليات: دراسة نموذج القضية الكردية**،(مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية)، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية بجامعة الجزائر.

٨. مزوزي عبلة ،**العلاقات الإيرانية – السورية في ظل التحولات الدولية الراهنة**،**مذكرة ماجستير**، (جامعة الحاج لخضر ،باتنة،كلية الحقوق،قسم العلوم السياسية،٢٠١٠).

سادسا: مواقع الانترنت

أ- المواقع باللغة العربية:

١. أحمد ديانا ، **اليسار ، التحرر ، والقوى الإنسانية في العالم**،الحوار المتمدن،العدد ٣٥١٠ ، ٢٠١١ . متحصل عليه يوم ٢٠١٠/١٢/٣٠ من:

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=278762

٢. ارس بولنت ،**"داوود أغلو و السياسة الخارجية الجديدة لتركيا"**،(ترجمة: الطاهر بوسامية)، في نافذة دراسات و تقرير مركز الجزيرة للدراسات ، متحصل عليه يوم ٢٠١١//٠٢/١٩ من موقع :

http://www.aljazira.net/NR/exeres/2517C3B0-FDCC-45EB-A268-5702C736AFIC.htm

٣. خليل عبد القادر محمد ، **حول التوتر السوري التركي الأخير**، متحصل عليه يوم ٢٠١٢/١٢/٣٠من موقع:

http://www.alarabiya.net/articles/2012/10/04/241874.html

٤. خيربك جلال مضر ' **سلخ لواء الاسكندرون**، متحصل عليه يوم ٢٠١٢/١٢/٢٦ من موقع :

http://topnews-nasserkandil.com/topnews/share.php?event_id=244

٥. سليم السيد محمد ، **تركيا بديل استراتيجي إقليمي مهم، ملف العرب وتركيا. تحديات الحاضر ورهانات المستقبل**، موقع المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،٢٩ مايو ٢٠١١:

http://www. dohainstitute. org/Home/DetailsentityID=5d045bf3-2df9-46cf- 90a0d92cbb5dd3e4&resourceId=999f7f99-1f77-49c2-8f81-8083527b5b0b

٦. شعبان أحمد ، **"العمل الأهلي في تركيا"**، المتحصل عليه يوم10/١٠/٢٠١٢ من موقع:

http://www.Ahl-Alquran.com

٧. شعبان فكري ، **تغيير مفهوم الأمة في تركيا**، مركز الجزيرة للدراسات، متحصل عليه يوم ٢٠١٢/٠٩/٦ من :

www.aljazeera.net/htm

٨. عبد الفتاح بشير ، **تراجع الدور السياسي للجيش التركي**، مركز الجزيرة للدراسات، متحصل عليه يوم ٢٠١٢/١٢/٢٦ نقلا عن:

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/169F17B1-047 E-4B91-8532-1BC5F2CE60E3.htm

٩. اللباد مصطفى ، **الدور الإقليمي لتركيا: الملامح والأسباب، متحصل عليه يوم : ٢٠١١/٠٢/١٧** نقلا عن:

www.asharqalarabi.org.uk/markaz

١٠. الصلح رغيد ، **التعاون الإقليمي العربي نظريات ومناهج**، متحصل عليه يوم ٢٠١٢/١٢/٢٥ من موقع:

http://www.arabnc.org/details.php?id=434&cid=153&tohide=0

١١. الفقيه الصادق ، **تركيا تودع الأطراف و تستقر في مركز الأحداث**، متحصل عليه يوم : 2004. 04.13 من موقع:

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/169F17B1-047 E-4B91-8532-1BC5F2CE60E3

١٢. نافع موسي بشير ، **موت الميراث العثماني**،متحصل عليه يوم 2012/09/٦ من موقع : www.aljazeera.net/htm

١٣. نور الدين محمد ، **تركيا وسوريا. نهاية العمق الاستراتيجي**، **السفير**،17مايو ٢٠١١، و: إبراهيم البيومي غانم، تركيا لا تكاد تصحح مواقفها، موقع السبيل، متحصل عليه يوم :٨ مايو ٢٠١١، نقلا عن :

http://www. assabeel. net/assabeel-essayists/39519

٢- باللغة الأجنبية:

أولا: الكتب

Raultledge Water Ressources and Conflict in the (London،١٩٩٤).**dle EastMid**, , Nurit Kilot

1. Abadi Jacob**, Israel and Turkey, from covert at overt, Relations** "Journal of the center for conflict studies. fall ١٩٩٠ . (University of new brunwick. Canada).
2. Ayoob Mohammed, **Beyond the Democratic Wave in the Arab World**: The Middle East's Turko-Persian Future, Insight Turkey, Vol13. , No. 2 (June 2011).
3. Bechorner Natasha, **Water and instability in the Middle East**, (international Institute for stratigic studies, London, 1992).
4. Bilen Ozden,Turkey and water issues in the Middle East, Ankara,TESAV ,1997 .P95.
5. Candar Cengiz, ''**Turkey's constructive role in the us- Iran situation and its domestic impact** ''new Anatolian, june,2006.
6. Cetinsaya Gokhan, ''**Essential Friends and National Enemies :The Historic Roots of Turkish-Iranian Relations**'',MERIAjournal,vol.7.N° : 3,septmbre,200 3. Cigerbi Sabri**, Les kurdes et leurs histoire**,(Paris : L'Harmatton,1999).
7. david philippe- Charles.afaf benessaih. **La paix par l'intégration? theories sur l'interdépendance et les nouveaux problèmes de sécurité**, revue études internationales, volume xxv 111, N02, 1997 .

8. Dykan Balie Mohmut,**Turkey perspectives on Turkisk-US Relations**, **Middle East journal**,vol.50, No.3,1996.

9. Hall Wiliams, **Turkey the Middle East and the Gulf crisis**, **international Affairs**,vol.68.No,4- October. 1992.

10. I.Abranomovitz Morton,**Datehine Ankara :Turkey After Ozal,Foriegn Policy**,No 91,Summer 1993.

11. Jean-Jaques Roche,**Theories des Relations international,(Paris :Montechrestien,2004)**.

12. Kalin Ibrahim, ''**Turkey and Middle East :Idology or Geo-Politics** ?'',private view, (Istanbul,2008) .

13. Krisci Kemal ,**Post Cold –War Turkisch Security and the Middle East Review of international**, Affairs ,vol.1 ,No,2,July,1997.

14. Larrabee Jan Stephane. O,Lesser ,**Turkish Foreing Policy in an age of uncertainty,**(RAND:the Center for Middle East Public Policy,2003).

15. More Christiane, « **Kurdistan :un lancinant conflir** », Le Monde Diplomatique,(Novembre ,1987) : (sur CD :Le Monde Dipomatique,1980-2000) .

16. Muflt Malik,**Daring and Caution in Turkey policy,Middle East journal**,vol,52,No.1,winter,1998.

17. Ozturk Ibrahim, **Turkish Economy in the Age of Arab Revolutions**, Today's Zaman,3/1/2011; 'Higher oil prices to raise burden of imports',Hurriyet Daily News, 3/1/2011.

18. R.Kuniholm Bruce,**Turkey and the Wast foreign affairs,**(spring:1991).

19. Rosenau James N., **Linkage politics**,(New York: Free Press, 1969).

20. Rouleau Eric''histoire'' :dans ,''kurdes'', Encyclopedia Universalis :(Paris, corps13,n°= 104 , 1996).

21. Runtow A Danhwart **Turkey, Americars Foratten Alluy** (Newgo, Rk, P114, ١٩٨٧)

22. Taspinar Omer ,**Turkey's Middle East Politics :Between Neo - Ottomanism and Kamalism,Carniegie papers Carniegie Endowment for international peace**,2008.

23. TINC FERAi, **'The Arab Spring and Turkey's new role**,' Hurriyet Daily News and Economic Review, 5-9-2011

24. Verrier Michel :''**Quelle stratégie pour le Kurdistan'', Le Monde Diplomatique,** (Février 1999): (sur CD:Le Monde Diplomatique: 1980-2000).

25. Yacoub Joseph, **Les minorités dans le monde : fait et analyses**,(Paris : Desclée de Brouwer,1998), 1ére partie.

26. Zambelis Chris, **'Unrest in Syria Inspires New Wave of Kurdish Activism**,' The Jamestown Foundation: Terrorism Monitor,Vol9. , No22., 6/2/2011.

27. Zambouras Sergios,**The llisu affair :business first,**Middle East International,N°=62,(10/03/2000).

ب -المواقع باللغة الأجنبية:

1. Foreign Policy Research Institute, **'Rise and Future Fall of Turkey-Iran Axis Analysis', Eurasia Review**: News and Analysis, 8-5-2011,

http://www. eurasiareview. com/rise-and-future-fall-of-turkey-iran-axis-analysis-08052011

2. Group of research: **Definition of a minority"** http://see.oneworld.net/article/view/33708/1/12 december2002.

3. james. Carolync, Ozgur Ozdamar,"**Modeling forging policy and ethnic conflict; turkey's policies towards Syria "foreign policy analyses**,N°:5, 2009,.Availabel at: www.cdfai.org/PDF/Tow%20Solitudes.pdf. 27/11/2010 .

4. Migdalovitz Carol,''Turkey's :selected forgeign policy issues and US '', views congression all research service :v 07,N° 5700,p17 Avaiable at :www.fas.org/sgp/crs/93ideast/RL34642.pdf. 25/11/2010.

5. Ozatay Fatih ,**''Turkey's transformation and some commentson Turkey – Syria relation** »,tepav,3January 2007.Avaiable at , www.tepav.org.tr/eng/admin/.../Fathi Ozatay Suriye Heyeti Sunumu.pdf. 14/04/2010.

6. The Washington Institute for Near East policy**, "Turkey's new world changing dInamics",**(2000)

www.Washingtoninstute.org/pubs/intro/turkintro:http